كتاب

الموجز في المنطق

لأفضل الدين الخونجي

(ت: ٦٤٦هـ)

تقديم وتحقيق

د. عبد الواحد جهداني — جمال موحيب

دار ابن حزم

كتاب الموجز في المنطق

الموجز في المنطق

[مقدمة]:

[١ ب] بسم اللّٰه الرحمٰن الرحيم، *وبه ثقتي.

الحمد للّٰه رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين*[1].

قال *إمام العصر، أوحد الزمان، ملك الأئمة، أفضل الملة والدين، أبو المحامد، محمد بن ناماور[2] بن عبد الملك* الخونجي قدس اللّٰه روحه:

هذا مختصر في علم المنطق، لخصته لبعض خُلَّص أصحابي وإخواني، وسميته بـ«الموجز»، ورتّبته على فصول.

(١) في ب: وهو حسبي. وفي س: بسم اللّٰه الرحمٰن الرحيم. الحمد للّٰه رب العالمين. وبه في كل حال أستعين..

(٢) في ب: بامادار.

الفصل الأول

[في بعض مبادئ علم المنطق]

العلم إما تصور إن كان إدراكًا ساذجًا، وإما تصديق إن كان مع حكم، إيجابًا [٢ أ] أو سلبًا، وكل واحد منهما إما:

- نظري إن احتاج حصوله إلى فكر، وهو استحضار معلومات مترتبة[١] بترتيب خاص، لتحصيل[٢] غير المعلوم.

- وإما ضروري إن لم يحتج إليه، وليس الكل ضروريًا؛ وإلا لما فقدنا شيئًا، ولا نظريًا؛ - *وإلا لما حصلنا على شيء*[٣] -، وإلا لدار[٤]

---

(١) في س: مرتبة.

(٢) في س: ليحصل.

(٣) ما بين العلامتين زيادة من س.

(٤) والدّور هو: توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف «أ» على «ب»، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، كما يتوقف «أ» على «ب»، و«ب» على «ج»، و«ج» على «أ»، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين، إن كان صريحًا، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة. التعريفات ١٠٥.

أو[1] تسلسل[2]. وتكميل النفس[3] الإنسانية في قوَّتها العلمية، إنما هو بالثاني؛ لاشتراك الكل في الضروريات، وكذلك في قوتها العملية؛ لتوقف الكمال فيها على تهذيب الأخلاق، بالإتيان بالأفعال والأخلاق الجميلة الحميدة[4]، والإجْناب عن القبيحة المذمومة [٢ ب] عقلًا أو شرعًا، *ويعرف ذلك*[5] بعلم الأخلاق والسياسات، الذي هو من الحكمة العملية، وكون ذلك من العلوم النظرية.

فإذًا كمال الإنسان بالعلوم النظرية المُحْوجة إلى الفكر، والفكر ليس مما يصيب دائمًا؛ لاختلاف العقلاء في مقتضى أفكارهم، فمست الحاجة إلى قانون - *يميز بين الفكر الصحيح والفاسد*[6] -، يهدي إلى الفكر الصائب، المكمِّل للإنسان علمًا وعملًا، ويُميز بين هذا وبين ما ليس بصائب، ويُصان بمراعاته الذّهن عن الخطأ[7] والزلل، وذلك هو المنطق.

(١) في ب: و.

(٢) والتّسلسل هو: ترتيب أمور غير متناهية، وأقسامه أربعة: لأنه لا يخفى؛ إما إن يكون في الآحاد المجتمعة في الوجود، أو لم يكن فيها، كالتسلسل في الحوادث والأول إما أن يكون فيها ترتيب أو لا، والثاني كالتسلسل في النفوس الناطقة، والأول إما أن يكون ذلك الترتيب طبيعيًا كالتسلسل في العلل والمعلولات والصفات والموصوفات، أو وضعيًا كالتسلسل في الأجسام، والمستحيل عند الحكيم الأخير دون الأولين. التعريفات ٥٧.

(٣) ساقطة من س.

(٤) في ب و س: المحمودة.

(٥) في أ: وذلك. وفي س: وذلك يعرف.

(٦) زيادة من س.

(٧) ساقطة من ب و س.

الفصل الثاني
[في مبادئ التّصورات على وجه الإجمال]

[٣ أ] *دلالة اللفظ*(١).

الدلالة اللفظية(٢) إما:

- على تمام المسمّى(٣)، وهي المطابقة(٤)؛

- أو على جزء المسمى(٥) وهي التضمن(٦)؛

---

(١) ما بين العلامتين إلحاق من هامش أ. وفي س: الدلالة اللفظية.
والدّلالة هي: معنى يعرض للشيء بالقياس إلى غيره، ومعناه: كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر. وهي تنقسم إلى لفظية، وغير لفظية. وغير اللفظية: قد تكون وضعية: كدلالة وجود المشروط على وجود الشرط، وقد تكون عقلية: كدلالة الأثر على المؤثر وبالعكس، مثل: دلالة الدخان على النار وبالعكس. وليس الكلام إلا في اللفظية. ثم إن اللفظية تنقسم إلى أقسام ثلاثة؛ عقلية: كدلالة الصوت على حياة صاحبه، وطبيعية: كدلالة أحْ أح على وجع الصدر، ووضعية: وهي المرادة هنا. الإبهاج في شرح المنهاج ٣/٥١٧ ـ ٥١٨.

(٢) ما بين العلامتين ساقط من: ب.

(٣) في ب: مسماه.

(٤) دلالة المطابقة: دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له، مثل دلالة الحيوان على ما تحته من أنواعه، ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف. البصائر النصيرية ١٠، وموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: ٩٧.

(٥) في ب: مسمناه.

(٦) دلالة التضمّن: دلالة المعنى على جزء من أجزاء المعنى المطابق له، كدلالة البيت=

- أو على الخارج اللازم[1] في الذهن[2]، وهي لعدم دلالة اللفظ، وعدم الانتقال من المسمى إليه دون الخارجي؛ لجواز الانتقال من المسمى إلى ما لم[3] يلزم في الخارج، كما في إطلاق اسم أحد الضدين على الآخر.

ودلالة المطابقة تستتبع التضمن، بشرط التركيب فتنفك عنه، والالتزام بشرط الاستلزام[4] الذهني، فلا[5] تنفك عنه، وهما لا ينفكان [٣ ب] عن المطابقة، وكذلك التضمن عن الالتزام دون العكس.

وإطلاق اللفظ على ما يدل عليه بالمطابقة، إنما هو بطريق الحقيقة، وبالدلالتين الأخريين *بطريق المجاز*[6]؛ إذ هو إطلاق اسم الكل على البعض[7] في التضمن، والملزوم على اللازم في الالتزام.

وإذا صارت[8] دلالة اللفظ على المنقول إليه أقوى من دلالته على الموضوع الأول، سميت ألفاظًا[9] منقولة عرفية، إذا كان الناقل هو العرف

= على الحائط وحده، ودلالة النّوع على الجنس.. البصائر النصيرية ١٠، وموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: ٩٧.

(١) في س: اللازم له.

(٢) دلالة الالتزام والاستتباع: وهي أن يدل اللفظ ما يطابقه من المعنى، ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزأ له بل صاحبًا ورفيقًا ملازمًا؛ فيشعر الذهن بذلك اللازم: مثل دلالة السقف على الجدار، والمخلوق على الخالق، والثلاثة على الفردية والإنسان على الضحاك والمستعدّ للعلم. البصائر النصيرية ص: ١٠ - ١١، وموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: ٩٧.

(٣) في س: لا.

(٤) في ب: اللزوم.

(٥) في ب: ولا.

(٦) في إ: بالمجاز.

(٧) في ب: الجزء.

(٨) في س: صار.

(٩) في س: الألفاظ.

العام[١]، واصطلاحية إذا كان الناقل[٢] هو العرف الخاص[٣]، وشرعية إذا كان الناقل[٤] هو الشرع.

واللفظ إما:

- مفرد[٥]: إن لم يدل جزؤه على جزء مسماه، [٤ أ] أو مركب إن دل على ذلك. واللفظ المفرد إما *أن يكون واحدًا أو كثيرًا*[٦]:

---

(١) العرف العام: هو الذي لم يتعيّن ناقله.

(٢) ساقطة من إ.

(٣) العرف الخاص: هو الذي تعيّن ناقله.

(٤) ساقطة من إ.

(٥) قال ابن التلمساني: «يمكن تقسيمه [المفرد] من ثلاثة أوجه؛ الأول: أن المفرد: إما أن يكون نفس تصور معناه مانعًا من وقوع الشركة [فيه]؛ وهو الجزئي، أو لا يمنع؛ وهو الكلي الثاني: أن مسمى اللفظ: إما ألا يستقل بالمفهومية؛ وهو الحرف، أو يستقل؛ وحينئذ: إما ألا يدل على زمان معين؛ وهو الاسم، أو يدل؛ وهو الفعل. الثالث: إما أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى واحدًا، أو يكون اللفظ كثيرًا والمعنى كثيرًا، أو يكون اللفظ كثيرًا والمعنى واحدًا، أو يكون اللفظ واحدًا والمعنى كثيرًا: أما القسم الأول وهو: أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى واحدًا: فذلك المعنى: إما أن يكون نفس تصور معناه مانعًا من وقوع الشركة فيه؛ وهو العلم، أو لا يكون؛ حينئذ: يكون حصول ذلك المسمى في تلك المواضع: إن كان بالسوية، فهو: المتواطىء، وإن كان في بعضها أولى من البعض، فهو: اللفظ المشكك. أما القسم الثاني وهو: أن تكون الألفاظ كثيرة والمعاني كثيرة: فحينئذ: يكون كل واحد من تلك الألفاظ دليلًا على كل واحد من تلك المعاني؛ فهذه: هي الألفاظ المتباينة.
أما القسم الثالث وهو: أن تكون الألفاظ كثيرة والمعنى واحدًا ـ: فهي: المترادفة.
أما القسم الرابع وهو: أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى كثيرًا: فنقول: هذا اللفظ: إما أن يكون قد وضع أولًا لأحدهما، ثم نقل عنه إلى الثاني؛ لأجل مناسبة بينهما، أو لا يكون كذلك: أما الأول: فإنه يسمى ذلك اللفظ بالنسبة إلى موضوعه الأول: حقيقة، وإلى الثاني: مجازًا. أما الثاني: فإنه يسمى ذلك اللفظ بالنسبة إليهما: مجملًا، وبالنسبة إلى كل واحد منهما بعينه: مشتركًا». شرح المعالم ١/١٥١ وما بعدها.

(٦) في إ: واحد أو كثير.

- والأول: إن كان مسماه واحدًا بالشخص[1]، سُمّي[2] علمًا، وإلا كان متواطئًا إن لم يقبل الاشتداد، ومشككًا إن قبله.

- وإن كان[3] كثيرًا سمي مشتركًا.

- الثاني: إن اتحد موضوعها كانت الألفاظ مترادفة، وإلا كانت[4] متباينة.

وأيضًا فاللفظ[5] المفرد إما:

- أن يستقل بالإخبار به، فإن دل على زمان محصّل بهيئته ووِزانه كان فعْلًا، وإلا كان اسْمًا.

- أو لا[6] يستقل به، وهو الحرف.

وأيضًا فهو:

- إما جزئي[7] إن مُنع تصور مسماه من الشركة؛

وإما كلي[8] [٤ ب] إن لم يمنع، سواء امتنع وجوده *في

(١) لفظ الواحد يطلق على وجوه: تارة على الواحد بالجنس فيقال: الإنسان والفرس واحد، أي: بالجنس، وتارة على الواحد بالنوع فيقال: زيد وعمرو واحد، أي نوعًا، وتارة على الواحد بالشخص، فيقال: زيد واحد، أي: شخصًا. الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع ٣٦٢/١.

(٢) في ب و س: كان.

(٣) ساقطة من إ.

(٤) زيادة من ب.

(٥) في إ: اللفظ.

(٦) في س: لم.

(٧) الجزئي: ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة كزيد، ويسمى جزئيًا؛ لأن جزئية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الكلي، والكلي جزء الجزئي، فيكون منسوبًا إلى الجزء، والمنسوب إلى الجزء جزئي، وبإزائه الكلي الحقيقي. والبصائر النصيرية ص: ١٢، والتعريفات ص: ٧٥.

(٨) اللفظ المفرد الكلي: هو الذي معناه الواحد في الذهن، يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالإنسان والحيوان. البصائر النصيرية ص: ١٢. =

الخارج*[1] عن المفهوم، أو أمكن ولم يوجد، أو وُجِد واحد[2] فقط مع امتناع غيره، أو إمكانه، أو كثيرًا متناهيًا، أو غير متناه. ويقال الجزئي أيضًا للمندرج تحت الكلي، ويفترقان بإمكان كلية هذا دون الأول، وهو أعم من الأول؛ لوجوب اندراج كل شخص تحت كلي، من غير عكس.

والمركب إما أن يدل على طلب الفعل بصيغته ووزانه[3]، وهو مع الاستعلاء أمر، ومع الخضوع دعاء، ومع التساوي التماس.

وإما أن لا يدل على الطلب[4]، فإن احتمل الصدق والكذب كان قضية وخبرًا، [٥ أ] وإلا كان تنبيهًا.

= وجاء في «التعريفات»: الكلي: هو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كالإنسان وإنما سمي كليًا؛ لأن كلية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الجزئي، والكلي جزء الجزئي، فيكون ذلك الشيء منسوبًا إلى الكل، والمنسوب إلى الكل كلي. ص: ١٨٦.

(١) في أ و س: للخارج.
(٢) في إ: واحدًا.
(٣) ساقطة من ب و س.
(٤) ساقطة من ب و س.

الفصل الثالث

في الكليات الخمس[١][٢]

الكلي: إما أن يدل على:

- الماهية[٣] أو على جزئها، أو على الخارج عنها.

والأول إن صلُحَ للجواب عن حقيقة الشيء حالة انفراده[٤] بالسؤال

---

(١) في إ و س: الخمسة.

(٢) الكليّات منحصرة في الخمس: الجنس والنوع والفصل والخاصّة والعرض العامّ. لوامع الأسرار = شرح مطالع الأنوار في المنطق ص: ٧٦، وتهذيب المنطق والكلام ١٨٠ ـ ١٨٥، وموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ٧٤٩.

(٣) قال الساوي: الدال على الماهية: هو اللفظ الذي يجاب به حين يسأل عن الشيء إنه ما هو، أي: حقيقة والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته. البصائر النصيرية في علم المنطق ص: ١٩.

وقال الجرجاني: الماهية: تطلق غالبًا على الأمر المتعقل، مثل المتعقل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي. والأمر المتعقل، من حيث إنه مقول في جواب ما هو، يسمى: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج، يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار، هوية، ومن حيث حمل اللوازم له: ذاتًا، ومن حيث يستنبط من اللفظ، مدلولًا، ومن حيث إنه محل الحوادث: جوهرًا، وعلى هذا. التعريفات ص: ١٩٥.

(٤) في أ و س: إفراده.

عنها[١]، وحالة[٢] الجمع فيه[٣] بينه وبين غيره، كان مقولًا في جواب: ما هو؟ بحسب الخصوصية والشركة[٤]، كالنوع بالنسبة إلى الأفراد. والأول[٥] دون الثاني، وهو المقول في جواب ما هو؟ بحسب الخصوصية المحضة، كالحدّ بالنسبة إلى المحدود، أو على العكس، وهو المقول في جواب ما هو؟ بحسب الشركة [٥ ب] المحضة، كالجنس بالنسبة إلى الأنواع.

والدّال على جزء الماهية، إما أن يكون مشتركًا فيه، أو[٦] مختصًا به[٧].

- والأول هو الجنس[٨] قريبًا أو بعيدًا، إن صلح لأن يكون مقولًا في جواب ما هو؟، وإن لم يصلح فهو إما فصل الجنس، أو جنس الفصل.

- والثاني هو الفصل[٩] قريبًا أو بعيدًا، فظهر أن جزء الماهية إما جنس أو[١٠] فصل.

والخارج عن الماهية إما خاصة، إن اختصَّ بنوع واحد، شمِلَ جميع[١١]

---

(١) في أ: عنه.
(٢) في س: وحال.
(٣) ساقطة من أ.
(٤) الشركة: هي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشترك في أمور ذاتية لها ويسأل عن ماهيتها المشتركة. البصائر النصيرية ص: ٢٠.
(٥) في أ و ب: أو الأول.
(٦) في أ: و.
(٧) ساقطة من س.
(٨) الجنس: هو الذاتي المقول على كثيرين مختلفي الحقائق. مختصر نهاية الأمل في علم الجدل، لابن المعمار البغدادي ١٦٦.
(٩) الفصل: هو الذّاتي المنوّع للجنس، وقيل: هو المقول على كثيرين مختلفين بالشّخص. مختصر نهاية الأمل ١٦٦.
(١٠) في س: وإما.
(١١) في ب و س: جملة.

أفراده، أو لم يشمل، لزم أو لم يلزم، أو عرض عام[1] إن لم يختصَّ، مع تجويز الشمول واللزوم ومُقابِلَيهما.

وأيضًا الوصف الخارجي [٦ أ] إما لازم للموصوف إن لم ينفك عنه، أو مفارقٌ[2] له[3]، إن انفكَّ عنه. واللازم إما للوجود أو للماهية، وهو إما بَيِّنٌ إن لم يتوسط *بينه وبينها*[4] وسط، وهو الذي يقرن بقولنا لأنه حين يقال: لأنه كذا. أو[5] غير بَيِّنٍ إن توسط.

والمفارق إما سريع الزوال أو بَطِيئُه، فَظَهر أنَّ الكلياتِ خمس[6]: *الجنس والنوع[7]*[8] والفصل والخاصة[9] والعرض العام.

* ويعرف النوع بأنّه الكليّ المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو: فالكلي المقول على كثيرين كالجنس للخمسة، وقيد قولنا:

---

(١) فالعرضي: عبارة عمّا لا يُتوقّف فهم ما يقال عليه على فهمه أولًا، وهو: إما أن يَخُصّ كلّيًا واحدًا، فيُسمّى الخاصة، كالضاحك والكاتب، بالنسبة إلى الإنسان، وإمّا أن يعمّ كثيرين مختلفين بالذوات، فيُسمّى العرضَ العامّ، كالسواد بالنسبة إلى الإنسان والفرس. غاية الأمل في علم الجدل، لسيف الدين الآمدي ١٢٦.

(٢) المفارقات: هي الجواهر المجردة عن المادة القائمة بأنفسها. التعريفات ٢٢١.

(٣) زيادة من ب.

(٤) في س: بينها وبينه.

(٥) في ب: وإما.

(٦) في أ و س: خمسة.

(٧) هو المقول على المتقوّم من الجنس والفصل. مختصر نهاية الأمل ١٦٦.

(٨) في س: النوع والجنس. النوع:

(٩) الخاصة: هي التي تقال على الشيء، ولا توجد في غيره، وتقال على أنحاء، تارة تكون للشيء وله وحده، ولكلّه ودائمًا، كقوة الضحك للإنسان، وكخاصية التمساح لا يتحرّك فكّه الأسفل بمفرده، ولا إذا أكل. وتارة تقال على ما يوجد للشيء ولكلّه، ولا يكون دائمًا، كفعل الضحك للإنسان. وتارة تقال على ما يوجد لصنف من النوع، كخاصية السّمندل يبيض ويفرخ في النار، وكالأنوق يبيض في الهواء، دون جميع الطيور. وتارة تقال على ما يوجد لنوعين ولا يوجد في كليهما، ولا دائمًا، كالكتابة للإنسان والملك. مختصر نهاية الأمل ١٧٠.

متفقين بالحقيقة يخرج الجنس .[٦ ب] وقيد قولنا: في جواب ما هو، الثلاثة الباقية*[١].

ويعرف الجنس: بأنه الكلي المَقُول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب: ما هو؟، فالقيد[٢] الأول يخرج النوع، والأخير الثلاثة الباقية.

ويُعَرَّف[٣] الفصل: بأنه الكليُّ المقولُ[٤] في جواب: أي شيء هو في ذاته؟. فالقيد[٥] الأخير يخرج الخاصة، و[٦]الأول الثلاثة الباقية.

ويعرف[٧] العرض العام: بأنه الكلي المقول على أكثر من نوع واحد، قولًا غير ذاتي، فالقيد[٨] الأول يُخرج الخاصة، والأخير يخرج[٩] الثلاثة الباقية.

و*الخاصة تعرف*[١٠]: بأنها الكلي المقولُ على نوع واحد فقط[١١]، قولًا غير ذاتي [٧ أ]، يخرج[١٢] العرض العام بالقيد الأول، والثلاثة الباقية بالأخير.

ويقال النوع أيضًا على ما يشارك غيره في الاندراج تحت

---

(١) في ب و س: تقدم تعريف الجنس.
(٢) في أ: والقيد.
(٣) ساقطة من أ.
(٤) في أ: الذي يقال.
(٥) في أ: والقيد.
(٦) الواو ساقطة من: أ.
(٧) زيادة من: ب.
(٨) في أ و س: والقيد.
(٩) ساقطة من أ و ب.
(١٠) في ب: تعرف الخاصة، وفي أ: الخاصة.
(١١) ساقطة من أ و ب.
(١٢) في أ: ويخرج.

الجنس[1]، وهذا المعنى[2] يغاير معنى الأول * ولا*[3] يستلزمه؛ لإمكان كونه جنسًا دون الأول، ولم يلزمه أيضًا[4]؛ لجواز كون الأول بسيطًا دون هذا. فلم يكن بينهما عموم وخصوص، والذي هو أحد الخمسة هو الأول.

ومراتب الأجناس والأنواع بالمعنى الثاني أربعة[5]:

- المتوسط[6] وهو الذي فوقه وتحته جنس أو نوع.

- و[7] مفرد: وهو الذي يقابله.

- وعالٍ: وهو الذي تحته فقط.

- وسافل: وهو الذي[8] يقابله، ويسمى [٧ ب] العالي[9] في مراتب الأجناس جنسَ الأجناسِ، والسافل[10] في مراتب الأنواع نوع الأنواع.

---

(١) في ب: تحت جنس.
(٢) زيادة من ب.
(٣) في ب: فلا.
(٤) ساقطة من أ.
(٥) في أ و ب: أربع.
(٦) في ب: متوسط.
والجنس المتوسط: وهو ما فوقه جنس وتحته جنس، كالجسم، فإن فوقه جنس الجوهر، وتحته جنس الحيوان. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: ٢٥٣.
(٧) ساقطة من س.
(٨) ساقطة من: أ.
(٩) الجنس العالي: ويسمّى أيضًا: جنس الأجناس. وهو ما لا جنس فوقه، وتحته الأجناس، كالجوهر. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: ٢٥٣.
(١٠) الجنس السافل: هو السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس كالحيوان، فإنه ليس تحته جنس وإنما تحته الأنواع الحقيقية المقولة على أفراد متّفقة بالماهية كالإنسان والفرس ونحوهما، وفوقه الأجناس كالجسم والجوهر. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: ٢٥٣.

الفصل الرابع
في التعريفات

تعريف الماهية بنفسها محال؛ لوجوب تقدم العلم بالمُعَرِّف على العلم بالمُعَرَّف، واستحالة تقدم العلم بالشيء على العلم به. فهو إما:

- بالأجزاء؛
- وإما بالخارج؛
- وإما بالمركب.

والأول: إنْ كان بالأجزاء بأسرها كان حدًّا تامًا[1]، وإن كان ببعضها فلا بدّ من كون ذلك البعض مساويًا للماهية، وإلا لم يصلح للتعريف، وذلك حدّ ناقص[2].

والثاني: يجب فيه كون ذلك الخارجي لازمًا [٨ أ] مساويًا، وهو الرسم الناقص؛ سواء كان مفردًا، وهو الخاصة البسيطة، أو مركبًا من أمرين أو أكثر، كل واحد منهما أعم، وهو الخاصة المركبة.

---

(١) الحد التام: هو القول الدّال على حقيقة الشيء، من غير خروج عن الدلالتين اللّفظيتين (المطابقة والتّضمّن). غاية الأمل في علم الجدل، ص: ١٢٩.

(٢) الحد الناقص: هو عبارة عمّا يُميّز الشيء عن غيره تمييزًا ذاتيًا من غير دلالة على كمال الماهية. غاية الأمل ١٢٩.

والثالث: إن كان من الجنس والخاصة، فهو الرسم التام، وإلا كان رسمًا[١] ناقصًا أيضًا. فظهر أن التعريف[٢] إما بالحد التام، أو بالناقص[٣]، أو بالرسم التام، أو بالناقص[٤].

ويجب في التعريفات الاحتراز عن تعريف الشيء بنفسه، و*بما يساويه*[٥] في المعرفة، وبما لا يُعرف إلا به، إما[٦] بمرتبة واحدة أو بمراتب[٧].

(١) في س: رسمناه.
(٢) في أ: التعريفات.
(٣) في أ: الناقص.
(٤) في أ: الناقص.
(٥) في ب: بمساويه.
(٦) زيادة من ب.
(٧) في ب: مراتب.

الفصل الخامس
في معرفة(١) القضايا البسيطة(٢)

اعلم أن كلّ(٣) قضية(٤) لا بدّ لها من محكوم عليه، [٨ ب] ومحكوم به.

فإن كانا مفردين سُمّيت حمليةً(٥)، وسُمِّيا بالموضوع والمحمول.

وإن كانا قضيتين، سميت(٦) شرطية(٧)، وسميتا(٨) بالمقدم والتالي.

فإن كان بينهما موافقة واتصال، كانتا(٩) متصلة(١٠).

---

(١) ساقطة من ب.
(٢) ساقطة من س.
(٣) ساقطة من أ و ب.
(٤) القضية: قول يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب فيه. التعريفات، ص: ١٧٦.
(٥) وهي: كلّ قول فيه نسبة بين شيئين يتبعها حكم، صدق أو كذب، وأقلّ ما يكون من مفردين. مختصر نهاية الأمل، ص: ٢٢٠.
(٦) في س: سميت، وفي أ: سميا.
(٧) والشرطية: هي التي يحكم فيها على التعليق، أي: وجود إحدى قضيّتيها معلّق على وجود الأخرى، أو على نفيها، وهي قسمان: متّصلة ومنفصلة. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، ص: ٦٣٥.
(٨) في أ و س: سميا.
(٩) إلحاق من الحاشية في س. وفي أ: كانت.
(١٠) المتصلة: هي التي «حكم فيها بثبوت قضية على تقدير أخرى إيجابًا، أو بسلب هذا=

وإن كان بينهما *منافاة وعناد*[١]، سميت[٢] منفصلة وعنادية.

وسالبة كل واحدة[٣] من هذه القضايا ما يَرْفعه.

وموضوع الحملية إن كان معينًا، فهي المخصوصة موجبة و[٤] سالبة. و[٥] إن كان كليًا فإن لم يذكر فيها السّور - وهو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع - سميت مهملة، موجَبَة وسالبة، وإن ذكر سميت محصورة، وهي [٩ أ] أربعة أقسام:

لأن السور إن كان بالكلّ، فهي[٦] إما موجبة كلية[٧] إن كان الحكم بالثبوت وسورها كلٌّ. وإما سالبة[٨] كلية، إن كان بالنفي، وسورها لا شيء ولا واحد. وإن كان بالبعض كانت إما مُوجَبة جزئية[٩] وسورها بعضٌ و[١٠] واحد، وإما سالبة جزئية، وسورها ليس بعض، و[١١] بعض ليس، و*ليس[١٢] كل*[١٣].

= الثبوت سلبًا». موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، ص: ٦٣٥.

(١) في أ: عناد وانفصال، وفي ب: عناد ومنافاة.

(٢) في أ و ب: كانت.

(٣) في أ: واحد.

(٤) في ب وس: أو.

(٥) ساقطة من س.

(٦) في ب: كانت.

(٧) الموجبة الكلية: وهي التي يدلّ سورها على أن المحمول أوجب لجميع الموضوع. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، ص: ١٠٢٩.

(٨) الكلية سالبة: وهي التي يدلّ سورها على أن المحمول مسلوب عن جميع الموضوع. المرجع السابق ص: ٤١٠.

(٩) الموجبة جزئية: هي التي يدلّ سورها على أن المحمول أوجب لبعض الموضوع. المرجع السابق ص: ١٠٢٨.

(١٠) في ب: أو.

(١١) ساقطة من أ.

(١٢) إلحاق من حاشية: أ.

(١٣) في ب وس: كل ليس.

والفرق بين الأولين والأخير أن[1] دلالتهما على سلب الحكم عن *البعض بالمطابقة وعن الكل بالالتزام*[2]، وعلى العكس في الأخير. والأول قد يُستعمل[3] للسلب الكلي، دون الثاني.

والقضية إنْ ذُكِرَت فيها الرابطة، وهي اللفظة الدالة على النسبة بين [٩ ب] الطرفين، سميت ثلاثية، وإلا ثنائية.

والطرفان إن كانا وجوديين كانت القضية محصلة[4]، موجبَة كانت أو سالبة. وإن كانا عدميين أو كان أحدهما عدميًا، سميت معدولة موجبة، إن كان الحكم بالإيجاب، وسالبة إن كان بالنفي.

والمعدولة، إما معدولة الطرفين أو معدولة الموضوع، أو معدولة المحمول، فالمعتبر[5] من المعدول ما في طرف المحمول.

فالقضايا إذًا أربع:

- موجبة محصلة؛

- وسالبة محصلة؛

- وموجبة معدولة[6]؛

---

(١) ساقطة من أ و ب.
(٢) في أ و ب: الكل بالالتزام، وعن البعض بالمطابقة.
(٣) في أ و ب: يذكر.
(٤) الاسم المحصّل هو الذي يدلّنا على أمر واحد معيّن بمنزلة لفظة: زيد، التي تدلّنا على شخص واحد، فالمحصّلة: هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه الاسم المحصّل وعلى زمان ذلك المعنى. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: ٤٥.
(٥) في أ و ب: والمعتبر.
(٦) في الموجبة المعدولة أقوال؛ الأول: ذات عدم الشيء عما من شأنه أن يكون له في ذلك الوقت. الثاني: أو قبله أو بعده. الثالث: أو من شأنه أو نوعه أو جنسه القريب. الرابع: أو البعيد. المختصر في المنطق، ابن عرفة ص: ٧٠.

- وسالبة معدولة.

والقضيتان إن توافقتا في المعدول و[1] التحصيل، وتخالفتا *في الكيف*[2]، تناقضتا.

وعلى [١٠ أ] العكس، منعتا الطرف الموافق للحكم، وإن تخالفتا فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة، هذا بيان النسبة التي بينهما[3] في المعنى[4].

وأما في اللفظ، فالفرق بين كل واحدة[5] منهما[6] والبواقي بَيِّنٌ، غير الموجبَة المعدولة، و[7] السالبة المحصلة. ويفرق بينهما بتقدم[8] الرابطة على حرف السلب في الموجبة، إن كانت ثلاثية، وإن كانت ثنائية فلم يتميز العدول فيها عن التحصيل إلا بالنية و[9] الاصطلاح، على تخصيص بعض الألفاظ بالعدول، وبعضها بالسلب، كما يقال: لفظ غير الإيجاب وليس للسلب. وتسمى السالبة المحصلة[10] سالبة [١٠ ب] بسيطة. فيقال: موجبة معدولة، وسالبة بسيطة.

---

(١) في أ: أو.
(٢) في أ: بالكيف.
(٣) في ب: بينها.
(٤) في ب: هذا لوح يُتصور منه هذه القضايا.
صورة في الأصل
(٥) ساقطة من أ.
(٦) في ب: منها.
(٧) في س: مع.
(٨) في ب: بتقديم.
(٩) في س: أو.
(١٠) المحصلة: هي القضية التي لا يكون حرف السلب جزءًا لشيء من الموضوع والمحمول؛ سواء كانت موجبة أو سالبة، كقولنا: زيد كاتب، أو ليس بكاتب. التعريفات ص: ٢٠٦.
الفرق بين القضية الموجبة المعدولة والسالبة المحصّلة: أن القضية إن كانت ثلاثية=

واعلم أنا[1] إذا قلنا: كل «ج ب» أردنا به[2] ثبوت الحكم لا لكل الجيمات، بل لكل واحد[3] مما ثبت[4] له الجيم وقتًا مّا، سواء كان حاضرًا أو *مستقبلًا أو ماضيًا*[5]، ثبوتًا بالفعل، ومعناه: كل ما صَدق عليه الجيم، صدَق عليه الباء، سواء كان الجيم حقيقةَ ما صدق عليه، أوْ وصفًا له.

وكان[6] حقيقته هي الباء، أو أمرًا[7] ثالثًا؛ فعلى هذا: ثبوت الباء إنما هو للذّات التي[8] صدق عليها الجيم، *وتسمى*[9] ذات الموضوع. وما عُبِّر به عن الموضوع كالجيم في مثالنا، عنوان الموضوع ووصفه [11 أ] فقد[10] يكون الوصف والذات واحدًا، كقولنا: الإنسان حيوان، وقد يتغايران، كقولنا[11]: الكاتب حيوان.

واعلم أنه لا بد في كل قضية من جهة، وهي كيفية نسبة المحمول إلى الموضوع بالضرورة والدوام، ومقابليهما، فإنْ لَمْ تُذكر[12] في اللفظ سميت مطلقة وثلاثية، وإلا رباعية ومُوجهة.

= وتقدّمت الرابطة على حرف السلب كانت موجبة الربط الرابط ما بعدها بالموضوع، وإن تأخّرت كانت سالبة لسلب حرف السلب الرابط الذي بعده. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: ٦٣٣.

(١) في ب: أن.
(٢) ساقطة من أ و ب.
(٣) مكررة في ب.
(٤) في ب: يثبت.
(٥) في س: ماضيًا أو مستقبلًا
(٦) في س: أو كانت، وفي ب: وكانت.
(٧) زيادة من ب.
(٨) في س: الذي.
(٩) في س: ويسمى.
(١٠) في س: و قد.
(١١) في ب: فقولنا.
(١٢) في س: يذكر.

- *والضروريات*[١] خمس:

- الضرورية المطلقة: وهي التي حكم فيها باستحالة انفكاك المحمول عن الموضوع، إيجابًا أو سلبًا، ما دامت ذاته موجودة، كقولنا: كل إنسان حيوان، بالضرورة.

- والمشروطة العامة: وهي التي حكم فيها بدوام [١١ ب] ضرورة المحمول، *بحسب دوام*[٢] وصف الموضوع محتملًا للدوام *واللادوام*[٣] بحسب الذات، *كقولنا: كل كاتب متحرك بالضرورة ما دام كاتبًا*[٤][٥].

- والمشروطة الخاصة: وهي التي حكم فيها بدوام الضرورة[٦] بحسب الوصف[٧] مع اللّادوام[٨]، بحسب الذات. وهي مباينة للضرورية[٩] المطلقة، وكل واحدة[١٠] منهما أخص من المشروطة العامة. *ومثال المشروطتين قولنا*[١١]: كل «ج ب»، بالضرورة، ما دام «ج»، وكل «ج ب» بالضرورة ما دام «ج» لا دائمًا[١٢].

- والوقتية: وهي التي حكم فيها بالضرورة وقتًا معينًا، لا دائمًا، كقولنا: كل قمر منخسف بالضرورة[١٣] وقت حيلولة الأرض *بينه وبين

---

(١) في ب: فالضروريات.
(٢) في س: بدوام.
(٣) في س: وأن لا دوام.
(٤) ما بين العلامتين زيادة من س.
(٥) تهذيب المنطق والكلام ١٩٥.
(٦) في س: ضرورة المحمول.
(٧) في س: وصف الموضوع.
(٨) في ب و س: أن لا دوام.
(٩) في س: الضرورة.
(١٠) في س: واحد.
(١١) في س: كقولنا.
(١٢) تهذيب المنطق والكلام ١٩٥.
(١٣) إلحاق من حاشية ب.

الشمس *(١) [١٢ أ] لا دائمًا.

- والمنتشرة: وهي التي حكم فيها بالضرورة وقتًا غير معين لا دائمًا، كقولنا: كل إنسان متنفس بالضرورة وقتًا ما، لا دائمًا.

- والدوائم ثلاث:

- الدائمة المطلقة: وهي التي حكم فيها بدوام المحمول *بحسب ذات*(٢) الموضوع محتملًا بالضرورة ومقابلها، كقولنا: كل إنسان حيوان دائمًا، فتكون أعم من الضرورية المطلقة.

- والعرفية العامة: وهي التي حكم فيها *بالدوام بحسب الوصف*(٣)، محتملًا للدوام بحسب الذات، والضرورة بحسب الوصف، ومقابليهما، كقولنا: كل كاتب متحرك ما دام كاتبًا.

- والعرفية الخاصة: [١٢ ب] وهي التي حكم فيها بالدوام، بحسب الوصف مع اللّادوام(٤) بحسب الذات، كقولنا: كل كاتب متحرك ما دام كاتبًا لا دائمًا، وهي مباينة للدائمة المطلقة.

وكل واحدة منهما أخص من العرفية العامة، والعرفية العامة أعم من المشروطة العامة، والخاصة من الخاصة؛ لاستلزام(٥) الضرورة الدوامَ من غير عكس.

ومن القضايا الوجوديتان:

- الوجودية اللادائمة(٦): وهي التي *حكم فيها بأصل*(٧) الإثبات أو

---

(١) في س: بين الشمس وبينه.
(٢) في س: لذات.
(٣) في س: بدوام المحمول لوصف الموضوع.
(٤) في س و ب: أن لا دوام.
(٥) في ب: باستلزام.
(٦) في ب و س: أن لا دائمة.
(٧) في ب: فيها أصل الإثبات.

السلب في بعض الأوقات، مع قيد اللادوام(١) كقولنا: كل إنسان نائم لا دائمًا.

- والوجودية اللاضرورية(٢) [١٣ أ] وهي التي *فيها أصل*(٣) الحكم(٤)، مع قيد اللاضرورة(٥)، كقولنا: كل إنسان ماشٍ لا بالضرورة، وهي أعم من الأولى.

- الممكنتان:

- الممكنة الخاصة: وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين، الموافق والمخالف، كقولنا: كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص.

- والممكنة العامة: وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم، كقولنا: كل إنسان حيوان بالإمكان العام، وهي أعم القضايا بأسرها؛ لاستلزام الجميع إياها، من غير عكس.

والمراد بالضرورة المسلوبة(٦) المطلقة منها.

وأما إذا لم تذكر [١٣ ب] الجهة(٧) أو ذكر معها الإطلاق العام، سميت مطلقة عامة، ومعناها(٨): ثبوت المحمول للموضوع(٩) أو سلبه عنه(١٠) في بعض الأوقات بالفعل(١١)، محتملًا للدوامين والضرورات

---

(١) في ب وس: أن لا دوام.
(٢) في ب و س: أن لا ضروري.
(٣) في س: حكم فيها بأصل.
(٤) في ب: الإثبات أو السلب في بعض الأوقات.
(٥) في ب و س: أن لا ضرورة.
(٦) في س: واعلم أن الضرورة المسلوبة في الوجودية الممكنة هي.
(٧) في س: الجهة في اللفظ.
(٨) في س: و معنى.
(٩) زيادة من ب.
(١٠) زيادة من ب.
(١١) زيادة من س.

ومقابلاتها، فهي إذًا أعمّ القضايا الفعلية، أعني: غير الممكنتين، وأخَصُّ من الممكنة العامة. والوقتية أخص[1] من المنتشرة، وهي من الوجودية اللادائمة[2]، وهي من الوجودية[3] اللاضرورية[4]، وهي من الممكنة الخاصة، والمطلقة العامة، وهما من الممكنة العامة؛ لاستلزام كل واحدة من هذه القضايا السبع[5] ما يليها، من غير عكس.

(١) ساقطة من ب.
(٢) في س: أن لا دائمة.
(٣) ساقطة من س.
(٤) في س: أن لا ضرررورية.
(٥) ساقطة من س.

الفصل السادس
في التناقض

[١٤ أ] وهو اختلاف قضيتين *بالسلب والإيجاب*(١) على جهة تقتضي لذاتها صدق إحداهما، وكذب الأخرى.

وشرطه في المخصوصة:

١ ـ **اتحاد الموضوع**؛ وإلا لأمكن الصدق والكذب. ويندرج فيه اتحاد الجزء والكل والشرط، ضرورة أنّ باختلافها يختلف الموضوع(٢).

٢ ـ **والثاني: وحدة(٣) المحمول(٤)**؛ إذ لولاه لأمكن الصدق والكذب.ويندرج فيه:

ـ **وحدة الإضافة(٥)**؛

(١) في ب: بالإيجاب والسلب.
(٢) أي: أنهما لو اختلفا في الموضوع، لم يتناقضا مثل: العلم نافع، الجهل ليس بنافع. المنطق للمظفر ص: ١٦٧.
(٣) في ب: اتحاد.
(٤) وحدة المحمول: أي: لو اختلفا فيه، لم يتناقضا مثل: العلم نافع، العلم ليس بضار. المنطق للمظفر ص: ١٦٧.
(٥) وحدة الإضافة: فلا تناقض بين (الأربعة نصف) أي: بالإضافة إلى الثمانية، وبين=

- والمكان(١)؛

- والقوة(٢)؛

- والفعل(٣)(٤)، لاختلاف المحمول عند اختلافها.

٣ - **الثالث: وحدة(٥) الزمان**؛ لما مرّ، فنقيض المخصوصة المخالف(٦) في الكيفية(٧) [١٤ ب] الموافق في الطرفين والزمان.

٤ - **ويشترط رابع في المحصورات: وهو الاختلاف بالكمية**(٨)؛ لصدق الجزئيتين، وكذب الكليتين. فنقيض المحصورة *المخالف في الكم والكيف، الموافق في الطرفين والزمان*(٩) وللجهة اعتبار، فإن الضروريتين لا تتناقضان، وإن اتّحد الزمان فيهما؛ فوجب(١٠) *أنْ يُفرد*(١١) نقيض كل واحد(١٢) من القضايا بالاعتبار والذكر.

والطريق فيه أن القضية إن كانت بسيطة كان نقيضها بسيطًا، وإن

= (الأربعة ليست بنصف) أي: بالإضافة إلى العشرة. المنطق للمظفر ص: ١٦٨.

(١) وحدة المكان: فلا تناقض بين (الأرض مخصبة) أي: في الريف وبين (الأرض ليست بمخصبة) أي: في البادية. المنطق للمظفر ص: ١٦٧.

(٢) وحدة القوة والفعل: أي: لا بد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل، فلا تناقض بين (زيد ميت) أي: بالقوة وبين (زيد محمد ليس بميت) أي: بالفعل. المنطق للمظفر ص: ١٦٨.

(٣) في ب: والفعل والمكان.

(٤) ينظر ما سبق.

(٥) في ب: اتحاد.

(٦) في ب: الموافقة في الطرفين والزمان.

(٧) في س: الكيف.

(٨) في ب: بالحكم.

(٩) في ب و س: الموافقة في الطرفين والزمان، والمخالفة في الكم والكيف.

(١٠) في ب: فيجب.

(١١) في ب: افراد.

(١٢) في س و ب: واحدة.

كانت مركبة فيؤخذ نقيض كل واحد من جزئيها، ويُردَّدُ بينهما حتى يكون المتردد(١) [١٥ أ] المنفصل نقيضًا للقضية المذكورة(٢) المركبة(٣).

فالبسائط ست(٤):

- المطلقة العامة، ونقيضها الدائمة المخالفة؛ لأن نقيض الثبوت في بعض الأوقات السلب في جميع الأوقات، وبالعكس؛ لما عرفت أن الكلي نقيض الجُزئي.

- والدائمة: وقد عرفت نقيضها.

- والممكنة العامة.

- والضرورية، وهما يتناقضان؛ لأنَّ معنى الإمكان العام: سلبُ الضرورة، والضرورة وسلبها لا شك في تناقضهما.

- و(٥) العرفية العامة *ونقيضها(٦) الحينية*(٧) المخالفة. ومعنى الحينية: الثبوت و(٨) السلب في بعض أوقات الوصف بالفعل، كقولنا: بعض [١٥ ب] الكاتب ساكن حين هو كاتب.

- والمشروطة العامة: ونقيضها(٩) الحينية الممكنة المخالفة، ومعناها:

---

(١) في س و ب: المردد.
(٢) ساقطة من س.
(٣) زيادة من ب وس.
(٤) البسائط التي هي أجزاء من المركّبات فيشبه أن تكون هي لأجل المركّبات، فإنّ المادّة لأجل الصورة و الجزء لأجل الكل. موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ص: ١٦٢.
(٥) في ب: و نفيض.
(٦) في أ و ب: نقيض.
(٧) في ب: الحينية.
(٨) في ب: أو.
(٩) في س: وتناقضها.

أصل الثبوت و[1] السلب في بعض أوقات الوصف بالإمكان.

فهذه الست[2] هي البسائط، والسبع[3] الباقية مركبة عنها.

- فنقيض المشروطة الخاصة، الحينية الممكنة المخالفة، أو الدائمة الموافقة.

- ونقيض العرفية الخاصة، الحينية المخالفة أو الدائمة الموافقة.

- *ونقيض الوجودية[4] أن لا دائمة، الدائمة المخالفة*[5] أو الموافقة.

ونقيض الوجودية[6] اللاضرورة، الضرورية الموافقة، أو الدائمة المخالفة[7].

ونقيض الممكنة الخاصة [١٦ أ] الضرورية الموافقة، أو المخالفة.

ونقيض الوقتية الممكنة *بحسب ذلك الوقت المخالفة*[8]، *أو الدائمة الموافقة*[9]، *ونقيض المنتشرة الممكنة الدائمة[10] المخالفة، أو الدائمة الموافقة*[11].

---

(١) في ب: أو.

(٢) في ب و س: الستة.

(٣) في ب و س: السبعة.

(٤) إلحاق من الحاشية في أ.

(٥) ما بين العلامتين إلحاق من الحاشية في أ. وفي س: و نقيض أن لا دائمة الموافقة أو المخالفة.

(٦) إلحاق من الحاشية في أ.

(٧) في س: ونقيض أن لا ضرورية الدائمة المخالفة أو الضرورية الموافقة.

(٨) في س: المخالفة بحسب ذلك الوقت.

(٩) ما بين العلامتين مكرر في ب.

(١٠) في أ: دائمًا.

(١١) ما بين العلامتين ساقط من ب.

والمهملات[١]: حكمها حكم الجزئيات الموافقة لها في الكيف في التناقض، والعكس وسائر الأحكام؛ * لتوقف صدقها على صدق الجزئية دون الكلية*[٢] والمخصوصات؛ لقلة الانتفاع بها في العلوم، غير متعرض[٣] إليها، بل الكلام في المحصورات الأربع لا غير.

(١) المهملات: هي التي لم يبين فيها الحكم على ما صدق عليه الكلي من الأفراد أو على بعضه. بيان المختصر، شمس الدين الأصفهاني ٨٩/١.

(٢) ما بين العلامتين ساقط من أ.

(٣) في ب: معترض، وفي س: متعرضي.

الفصل السابع
في العكس المستوي

وهو تبديل كل واحد من الطرفين بالآخر، [١٦ ب] مع بقاء *الكيفية والصدق*(١) بحالهما.

والموجبات الفعلية كلية كانت أو جزئيةً، *تنعكس جزئيةً*(٢) لا كلية؛ لاحتمال كون الموضوع أخص من المحمول، ومطلقًا عامًا *في الجهة*(٣).

وبيانه من وجوه:

- الأول: بالافتراض(٤)، وهو أنْ يفرض(٥) معينًا هو «ج» و«ب» وهو «د» فـ «د ب» وأنه «ج»، فبعض «ب ج» بالإطلاق(٦).

- الثاني: أن نضم نقيض العكس إلى الأصل، حتى يُنتج سلْبَ

(١) في ب: الكيف والصدق. وفي س: الصدق والكيف.
(٢) في س: ما بين العلامتين إلحاق من الهامش.
(٣) زيادة من س.
(٤) في س: الافتراض.
(٥) في س: يفترض.
(٦) الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع د فد ب بالفعل لأنّ القضيّة فعليّة ود ج بالفعل لأنّ ذات الموضوع لا بدّ أن يتّصف بالعنوان بالفعل ينتج من الثالث بعض ب ج بالفعل وهو المطلوب. لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار في المنطق ص: ١٧٥.

الشيء عن نفسه دائمًا[١].

ـ الثالث: أنْ يُؤخذ نقيض العكس، ثم يعكس حتى يصير مناقضًا لأصل القضية، ولزم اجتماع النقيضين؛ لأن عكس نقيض عكس [١٧ أ] القضية مناقضٌ لتلك القضية[٢].

والممكنات تنعكسان جزئيًا في الكم، وممكنًا عامًا في الجهة؛ لاحتمال أنْ يكونَ عكسُ الممكن الخاص ضروريًا، *في بعض المواد، وممكنًا خاصًا في بعضها، ولزوم الإمكان العام بما مر من الوجوه*[٣] لا ممكنًا خاصًا. وبيانه بما مر من الوجوه.

وأما السوالب الكلية فسبع، منها: أعني: الوقتيتين، والوجوديتين، والممكنتين، والمطلقة العامة *لا تنعكس*[٤]؛ لعدم العكس في أخصّها، وهي الوقتية؛ حيث صدق قولنا[٥]: لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت الربيع[٦] لا دائمًا، مع كذب قولنا: بعض المنخسف ليس بقمر.

ومتى لم ينعكس[٧] الأخص لم ينعكس[٨] الأعم؛ إذ لو انعكس

---

(١) وهو أن يضمّ نقيض العكس إلى الأصل لينتج من الشكل الأول سلب الشيء عن نفسه مثلًا متى صدق كلّ ج أو بعضه ب بالإطلاق وجب أن يصدق بعض ب ج بالإطلاق وإلّا لصدق نقيضه وهو قولنا: لا شيء من ب ج دائمًا. لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار في المنطق ص: ١٧٦.

(٢) الثالث طريق العكس وهو أن ينعكس نقيض العكس ليرتد إلى نقيض الأصل إن كان جزئيًا أو ضدّه إن كان كليًّا مثلًا إذا صدق كل ج أو بعضه ب بالإطلاق وجب أن يصدق بعض ب ج بالإطلاق وإلّا فليصدق لا شيء من ب ج دائمًا وينعكس إلى لا شيء من ج ب. لوامع الأسرار = شرح مطالع الأنوار في المنطق ص: ١٧٦.

(٣) ما بين العلامتين زيادة من س.

(٤) في ب: لا تعكس، وفي س: لا ينعكس شيء منها.

(٥) ساقطة من أ و ب.

(٦) في أ و ب: التربيع.

(٧) في ب: يعكس.

(٨) في ب: يعكس.

الأعم لانعكس الأخص؛ [١٧ ب] لانتظام قياس هكذا: كلما صدق الأخص صدق الأعم، وكلما صدق الأعم صدق العكس، وإنتاجه[١] صدق قولنا: كلما صدق الأخص صدق العكس.

وأما الست[٢] الباقية، فأربع منها، وهي:

- الضرورية و[٣] الدائمة.

- والعامتان، تنعكس كل واحدة منها إلى نفسها[٤] بالوجوه المذكورة.

- وأما الخاصتان[٥]، فتنعكس كل واحدة منهما[٦] إلى عامته[٧]؛ لكونه[٨] أخص من عامته[٩] مع قيد اللّادوام[١٠] في البعض، وإلا لصدق: لا شيء من ج ب[١١] دائمًا، وتنعكس إلى أصل القضية دائمة[١٢]، مع أنها لا دائمة، هذا خلف. ولا تنعكس كل واحدة [١٨ أ] منهما[١٣] *إلى نفسها؛ لأنه يصدق*[١٤]: لا شيء من الكاتب بساكن ما دام كاتبًا لا دائمًا، ولا يصدق لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنًا لا دائمًا، *لأن بعض

(١) في س: انتج.
(٢) في ب وس: الستة.
(٣) ساقطة من أ.
(٤) في ب: بقيتها، وفي س: كنفسها.
(٥) في ب: الخاصيتان.
(٦) ساقطة من س، وفي ب: منها.
(٧) في ب: عامتها.
(٨) في ب: لكونها.
(٩) في ب: عامتها.
(١٠) في س: أن لا دوام.
(١١) في س: ب ج.
(١٢) في ب: دائمة.
(١٣) في ب: منها.
(١٤) في س: كنفسها كلية لصدق قولنا.

الساكن تسلب عنه الكتابة دائمًا*[1] كالأرض والحجر. فظهر[2] أن المثال المذكور يمنع *القيد المذكور، أعني: *[3] قيد اللادوام[4] *في الكل لا في البعض*[5]. والسالبة الجزئية لا تنعكس أصلًا؛ لاحتمال كون الموضوع أعم من المحمول.

وعكس النقيض: هو أنْ يُوضع نقيض[6] كل واحد من الطرفين موضع عين الآخر، وحُكم الموجبات فيه مثل السوالب في العكس المستوي، وحكم السوالب فيه مثل الموجَبات ثمة [١٨ ب]. وبيانه بالطرق المذكورة أو ببعضها.

(١) ما بين العلامتين ساقط من ب.
(٢) في ب: وظهر.
(٣) ما بين العلامتين ساقط من ب و س.
(٤) في س: أن لا دوام.
(٥) في س: في البعض لا في الكل.
(٦) في س: إلحاق من الهامش.

الفصل الثامن

في القياس

وهو قول مؤلف من قضايا، متى سُلمت[1] لازمٌ عنها لذاتها قول آخر[2].

وهو إما:

- استثنائي[3]: إن كانت النتيجة أو نقيضها مذكورًا فيه بالفعل.

- وإما اقتراني[4]: إن لم يكن كذلك.

وهو مؤلف من مقدمتين، يشتركان في حدٍّ، وهو[5] الأوسط، *وتنفرد إحداهما*[6] بحد، هو موضوع النتيجة، الموسوم بالأصغر، وتسمى الصغرى، والأخرى بمحمولها الموسوم بالأكبر، وتسمى الكبرى.

---

(١) في ب: سلبت.

(٢) معيار العلم ص: ١٣١.

(٣) القياس الاستثنائي: وهو ما يكون النتيجة أو نقيضها مذكورًا فيه بالفعل. بيان المختصر ١٣٧/١.

(٤) القياس الاقتراني: وهو ما كان مختصًا بالقضية الحملية وكانت النتيجة فيه مذكورة بالقوة. الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع ٥٤/٣.

(٥) في س: هو.

(٦) في س: وينفرد أحدهما.

فكل[1] قياس اقتراني لا بد فيه من مقدمتين، وحدود ثلاثة. وهو ينقسم [١٩ أ] بحسب التركيب إلى أربعة أشكال:

- لأن الأوسط، إن كان محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول؛

- *وإن كان*[2] بالعكس فهو الرابع؛

- وإن كان موضوعًا فيهما، فهو الثالث[3]؛

- *وإن كان*[4] محمولًا فيهما، فهو الثاني.

والمقدمة هي القضية التي هي جزء القياس، واللازم هو النتيجة والمطلوب[5]، واقتران إحدى المقدمتين بالأخرى هو الشكل، واختلافهما بحسب *الكمية والكيفية*[6] هو الضرب. وينقسم بحسب المادة إلى ستة أقسام؛ لأنه إما أن يتركب من[7]:

- حمليتين؛

- أو متصلتين؛

- أو منفصلتين؛

- أو *حملي ومتصل*[8]؛

---

(١) في س: فإذا فكل.
(٢) ما بين العلامتين ساقط من س.
(٣) في س: في الشكل الثالث.
(٤) في س: أو.
(٥) في س: ويسمى نتيجة ومطلوبًا.
(٦) في ب: الكم والكيف.
(٧) في س: منه.
(٨) في ب: حملية ومتصلة.

- [١٩ ب] أو *حملي ومنفصل*(١)؛

- أو *متصل ومنفصل*(٢)؛

ويسمى(٣) القسم الأول القياسات الحملية، *ويسمى الباقي القياسات الشرطية، والأول مقدم وضعًا؛ لتقدم الحملية*(٤) على(٥) الشرطية طبعًا.

فلنتكلم أولًا(٦) في الأشكال الأربعة منه(٧):

١ - **الشكل الأول**: وشرط إنتاجه إيجاب صغراه، وإلا لم يندرج الأصغر تحت الأوسط، فلم(٨) يتعد الحكم إليه، وكلية(٩) الكبرى، وإلا جاز(١٠) أنْ يكون البعض من الأوسط الذي حُكم عليه بالأكبر غيرَ الأصغر، فلم يتعد الحكم إليه(١١)، *ولا يحصل إلا البقاء*(١٢).

وإذا كان كذلك، كانت الضروب المنتجة أربعة؛ لأنّ الصغرى مُوجبة [٢٠ أ]، فهي إما كلية وإما جزئية(١٣)، والكبرى(١٤) كلية، إما موجبة أو

---

(١) في ب: حملية ومنفصلة.

(٢) في ب: منفصلة ومتصلة.

(٣) ما بين العلامتين ساقط من س.

(٤) ما بين العلامتين ساقط من س.

(٥) ساقطة من أ وب.

(٦) زيادة من س.

(٧) ساقطة من ب و س.

(٨) في س: ولم.

(٩) في ب: الكلية.

(١٠) في س: لجاز.

(١١) ساقطة من ب.

(١٢) ما بين العلامتين ساقط من أ.

(١٣) زيادة من س: وعلي التقديرين.

(١٤) في س: فكبراها.

سالبة، *فهذه أربعة*(١):

- الأول: من موجبتين كليتين؛ تنتج موجبة كلية.

- الثاني: من كليتين، والكبرى سالبة؛ تنتج سالبة كلية.

- الثالث(٢): من موجبتين، والصغرى جزئية، *تنتج موجبة جزئية*(٣).

- الرابع(٤): من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية؛ تنتج سالبة جزئية.

فأنتج المحصورات الأربع، *وإنتاج الموجبة الكلية من خواصه، ومن ذلك لزوم النتيجة عن ضرورية من غير بيان*(٥)، *وذلك يسمى*(٦) قياسًا كاملًا بَيِّنًا، وهو النظم الطبيعي المتبادر إليه الفهم. ويتلوه الشكل [٢٠ ب] الثاني؛ لموافقته إياه(٧) في أشرف مقدّمتيه، أعني الصغرى، ثم الثالث؛ لموافقته إياه في الأخرى، ويبعد الرابع؛ لمخالفته إياهُ في كليهما؛ لكونه أخفى منهما.

٢ ـ الشكل الثاني: و(٨)شرط إنتاجه اختلاف مقدمتيه بالكيف، وإلا لم ينتج الاختلاف(٩)؛ ضرورة اشتراك المتوافقات والمتباينات في الصفات

(١) في س: وهذه أربعة أضرب.
(٢) في س: والثالث.
(٣) في س: ينتج جزئية موجبة.
(٤) في س: والرابع.
(٥) في س: وذلك من خواصه، وكذلك إنتاج الموجبة الكلية، ولزوم النتيجة من ضروبه بالضرورة من غير وسط.
(٦) في ب: فلذلك سمي.
(٧) زيادة من ب.
(٨) ساقطة من ب.
(٩) في أ: للاختلاف.

الثبوتية والسلبية، فلم[1] يمكن الاستدلال على التوافق و[2] التباين. وكلية كبرى؛ لحصول الاختلاف عند جزئيها، وكونه دليل العقم[3].

فعلى هذا المنتج منه أربعة؛ فإنّ[4] كل واحدة من الصغريات [٢١ أ] لا ينتظم[5] مع موافقتها، ولا مع المخالفة الجزئية؛ بل مع[6] الكلية، فسقط[7] اثنا عشر ضربًا، *وبقي أربعة أضرب[8]*[9]:

- الأول: من كليتين، والكبرى سالبة، تنتج سالبة كلية. بيانه: بعكس الكبرى حتى يرتد إلى الشكل الأول[10] وبالخلف.

- الثاني: من كليتين، والصغرى سالبة، تنتج سالبة كلية، ولا يمكن بيانه بعكس الكبرى، *وإلا لصار*[11] القياس عن صغرى سالبة، وكبرى جزئية في الأول، بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى، و[12]عكس النتيجة، وبالخلف.

- الثالث: من صغرى موجبة جزئية، وكبرى [٢١ ب] سالبة كلية؛ تنتج سالبة جزئية، و[13] بيانه: مثل الأول[14].

---

(١) في س: فلا.
(٢) في ب: أو.
(٣) في س: على العقم.
(٤) في س: أي.
(٥) في ب: ينضم.
(٦) ساقطة من س.
(٧) في س: فيسقط.
(٨) في ب: ضروب.
(٩) في س: وتبقى الأربعة.
(١٠) ساقطة من س.
(١١) ساقطة من س و ب.
(١٢) في س: ثم.
(١٣) زيادة من س و ب.
(١٤) في س: الضرب الأول.

- الرابع: من[١] صغرى سالبة جزئية، وكبرى موجبة كلية، *ينتج كلية سالبة جزئية*[٢]. بيانه[٣]: لا يمكن بالعكس *لعدم قبول الصغرى العكس*[٤]، وصيرورة[٥] القياس عن جزئيتين، بعكس الكبرى، *وعدم قبول الصغرى للعكس*[٦] بل بالخلف.

٣ - **الشكل الثالث**: و[٧] شرط *الإنتاج فيه*[٨]، كلية إحدى المقدمتين، وإلا لم يحصل الالتقاء بين الطرفين، وإيجاب الصغرى؛ للاختلاف عند *كونها سالبة*[٩].

فالضروب المنتجة إذًا[١٠] ستة:

- لأن الصغرى موجَبة، فإن كانت كلية أنتجت مع الأربع[١١]، وإن كانت [٢٢ أ] جزئية[١٢] أنتجت مع الكليتين، دون الجزئيتين.

الضرب[١٣] الأول: من موجبتين كليتين، تنتج موجبة جزئية[١٤]، لا كلية؛ لاحتمال كون الأصغر أعمَّ من الأوسط، وكون الأكبر مساويًا له، حتى يكون الأصغر أعم من الأكبر.

---

(١) في ب: عن.
(٢) ساقطة من أ.
(٣) في ب: وبيانه، في س: ولم يكن بيانه.
(٤) ما بين العلامتين ساقط من س.
(٥) في س: لصيرورة.
(٦) ما بين العلامتين زيادة من س.
(٧) ساقطة من ب.
(٨) في س: إنتاجه.
(٩) في س: عند سلبها.
(١٠) في س: فإذا الضروب المنتجة.
(١١) في ب و س: الأربعة.
(١٢) في ب: الجزئية.
(١٣) ساقطة من س.
(١٤) في س: جزئية بعكس الصغرى، والخلف ولا تنتج كلية.

الثاني: من موجبتين، والصغرى جزئية؛ تنتج موجبة جزئية. وبيانهما[(١)] بعكس[(٢)] الصغرى، *والخلف*[(٣)].

الثالث: من موجبتين والكبرى جزئية، تنتج موجبة جزئية، *ولم*[(٤)] يمكن بيانه بعكس الصغرى، وإلا لصار القياس عن جزئيتين، *بل بعكس*[(٥)] الكبرى [٢٢ ب] وجعلها صغرى، و[(٦)]عكس النتيجة *وبالخلف*[(٧)].

الرابع: من كليتين، والصغرى موجبة.

الخامس: من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية؛ تنتجان سالبة جزئية *بما مر*[(٨)].

السادس: من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة جزئية، تنتج سالبة جزئية، *ولم يمكن*[(٩)] بيانه بالعكس[(١٠)]، بل بالخلف.

وطريق الخلف فيه أن يجعل نقيض النتيجة كبرى؛ لكونها كلية أبدًا، وصغرى القياس صغرى؛ لإيجابها دائمًا، حتى تنتج نقيض الكبرى. وفي الشكل الثاني[(١١)] يجعل نقيض النتيجة صغرى لإيجابها، وكبرى

---

(١) في س: بيانه.
(٢) في ب: لعكس.
(٣) في ب و س: وبالخلف.
(٤) في ب: و.
(٥) في ب: بعكس بل.
(٦) في ب و س: ثم.
(٧) في س: والخلف.
(٨) في س: وبيانهما بعكس الصغرى.
(٩) في أ: ولم يكن، وفي ب: ويمكن.
(١٠) في س: بالعكس لعدم قبول الكبرى للعكس، وصيرورة القياس عن جزئيتين بعكس الصغرى.
(١١) في ب: الثاني أن.

القياس [٢٣ أ] كبرى؛ لكليتها[١]، وتستنتج نقيض الصغرى.

وفي الشكل الرابع: إن كانت النتيجة موجبة تجري فيه[٢] مجرى الشكل الثالث، وإن[٣] كانت سالبة فمجرى الشكل الثاني، مع مزيد عكس *نتيجة قياس الخلف*[٤]، وذلك لزيادة تغيره[٥] عن النظم الكامل.

٤ ـ **الشكل الرابع**: و[٦] شرط إنتاجه أن لا تجتمع الخسّتان[٧] في القياس، إلا إذا كانت الصغرى موجبة جزئية، وأن تكون الكبرى سالبة كلية، إذا[٨] كانت الصغرى موجبة جزئية؛ إذ لو اجتمع الخستان في غير الصورة المذكورة، أو كانت كبرى الموجبة الجزئية [٢٣ ب] غير السالبة الكلية، حصل الاختلاف *بالإيجاب والسلب*[٩]، والمواد تصححه.

وعلى هذا فالمنتج منه[١٠] خمسة أضرب؛ لعدم إنتاج[١١] السالبة الجزئية، وإنتاج الموجبة الكلية مع الكبريات الثلاث[١٢]، *وإنتاج*[١٣] السالبة الكلية مع الموجبة الكلية[١٤]، دون الباقيتين، *وإنتاج الموجبة*[١٥]

---

(١) في س: لكليتها دائمًا.
(٢) ساقطة من س.
(٣) في ب: فإن.
(٤) في س: النتيجة.
(٥) في ب و س: بعده.
(٦) ساقطة من ب.
(٧) في ب: خستان.
(٨) في أ: وإذا.
(٩) ما بين العلامتين ساقط من س.
(١٠) ساقطة من س.
(١١) في ب و س: استعمال.
(١٢) في أ و ب: الثلاثة.
(١٣) في س: و.
(١٤) في س: الكلية فقط.
(١٥) في ب: والموجبة، وفي س: فالموجبة.

الجزئية مع السالبة *الكلية دون الأخريين*(١).

الضرب الأول: من موجبتين كليتين؛

الثاني: من موجبتين، والكبرى جزئية؛ تنتجان موجبة جزئية بتبديل المقدمتين، وعكس النتيجة من الأول، وعكس الكبرى من الثالث، وبالخلف.

الثالث: [٢٤ أ] من كليتين والصغرى سالبة؛ تنتج سالبة كلية، بتبديل المقدمتين، وعكس النتيجة من الأول، وعكس الصغرى من الثاني *والخلف*(٢).

الرابع: من كليتين و*الصغرى موجبة*(٣).

والخامس: من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية؛ ينتجان سالبة جزئية، بعكس كلتيهما(٤) من الأول، و(٥) الصغرى من الثاني، والكبرى من الثالث، *والخلف*(٦).

وظهر(٧) مما ذكرناه(٨) اشتراك الأشكال الأربعة في أنه لا قياس عن جزئيتين، ولا عن سالبتين، ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية. وأن النتيجة تتبع أخس(٩) المقدمتين في الكم والكيف، وأن الثاني [٢٤ ب] لا

---

(١) في ب: الجزئيتين، وفي س: فقط.
(٢) في س: وبالخلف.
(٣) في س: الكبرى سالبة.
(٤) في أ: كليهما.
(٥) في س: وعكس.
(٦) في ب و س: وبالخلف.
(٧) في س: فظهر.
(٨) في س: ذكرنا.
(٩) في ب: أحسن.

ينتج إلا السلب[١]، والثالث *إلا الجزئية*[٢]، والرابع لا ينتج إلا[٣] الإيجاب الكلي.

(١) في ب: السالب، وفي س: الموجب.
(٢) في ب: لا ينتج إلا الجزئي، وفي س: لا ينتج إلا الكلي.
(٣) ساقطة من أ و س.

الفصل التاسع

في المختلطات[1]

والضابط في جهة *النتيجة في*[2] الشكل الأول أنها تتبع الكبرى، إن كانت إحدى التسع، أعني: *غير المشروطتين[3]، والعرفيتين[4]*[5] والصغرى[6] فعلية، أو كانت الكبرى ضرورية *مطلقة، وإلا تبعت*[7] الصغرى، إلا في قيد اللادوام[8] واللاضرورة[9]، *والضرورة*[10] عند انفراد الصغرى بالضرورة، وتتبع *في اللاضرورة الكبرى مطلقًا*[11]، وفي

---

(١) وهي: المركبة من كل نمط، كاختلاط الوجودي مع الضروري. ينظر: محك النظر، ص: ٢٣٨.

(٢) في س: نتيجة.

(٣) في س: العرفيتين.

(٤) في س: والمشروطتين.

(٥) ما بين العلامتين ساقط من ب.

(٦) س: كانت الصغرى.

(٧) في س: مطلقًا ولا تتبع.

(٨) في س: أن لا دوام.

(٩) في ب: أن لا ضرورية، وفي س: أن لا ضرورة.

(١٠) في ب: والضرورية.

(١١) في س: الكبرى في اللاضرورة مطلقًا.

اللادوام إذا(١) كانت المقدمتان(٢) فعليتين.

[٢٥ أ] وأما الشكل الثاني فالضابط في إنتاجه دوام الصغرى، أو انعكاس الكبرى، و(٣) أن لا تستعمل الممكنة(٤) إلا مع ما فيه ضرورة، و*انعكاس الكبرى*(٥) في الجهة أنها تتبع الصغرى، إلا في الدوام والضرورة، فإنها تتبعهما فيه، *وفي مقابليهما(٦) لا تتبع شيئًا، وفي باقي الضرورات منفردة كذلك*(٧).

و(٨) الشكل الثالث: فحكمه مثل الأول(٩) إلا فيما يتبع الصغرى، فإنه يتبع هاهنا عكسه.

وأما الشكل(١٠) الرابع فينعقد(١١) القياس في المنتجين(١٢) للإيجاب مطلقًا، والنتيجة مطلقة عامة، إن كانتا فعليتين، أو الصغرى ضرورية، وإلا فممكنة عامة.

وضابط الإنتاج [٢٥ ب] *في المنتج*(١٣) للسلب الكلي، دوامُ

---

(١) في س: إن.
(٢) في س: المقدمتين.
(٣) في س: وعلى رأي، وفي ب: وعلى رأي يعتبر شرط آخر وهو.
(٤) في س: الممكن.
(٥) ما بين العلامتين ساقط من ب وس.
(٦) في ب: مقابلتهما.
(٧) في س: وفي باقي الضرورات لا تتبع شيئًا، وعلى رأي لا تتبع الدوام إلا إذا كانتا فعليتين.
(٨) في ب وس: وأما.
(٩) في ب: حكم الأول.
(١٠) في س: والشكل.
(١١) في س: ينعقد.
(١٢) في ب: النتيجتين.
(١٣) ساقطة من س.

الصغرى أو انعكاسها، *والنتيجة فيه مثل الشكل الثاني بعينه. وضابط الإنتاج في المنتجين*[1] للسلب الجزئي انعكاس الكبرى، *ولا على رأي يعتبر شرط آخر وهو أن لا تستعمل الممكنة إلا مع ما فيه ضرورة إليه[2]*[3]، وفي الجهة[4] أنها تتبع عكس الصغرى، إلا في الدوام والضرورة، فإنها تتبع فيهما الكبرى.

والبيان في إنتاج هذه الاختلاطات[5] بما مر في القياس من الوجوه، *وفي عقمها بالاختلاف[6] والنقض من المواد*[7]. وأنت خبير بجميع ذلك، وبهذا ينضبط[8] القياس بسيطًا أو[9] مختلطًا في الأشكال [٢٦ أ] الأربعة.

---

(١) في س: وجهة النتيجة مثل ما في الشكل الثاني، وفي المنتج.
(٢) في أ: إلى.
(٣) ما بين العلامتين ساقط من ب و س.
(٤) في س: جهة النتيجة.
(٥) في س: الاختلاطات هن.
(٦) في ب: بالاخلاف.
(٧) في س: ويدل على عقمها النقض في المواد وهو اختلاف بالإيجاب والسلب فيها.
(٨) ف س: ينضبط جميع.
(٩) في ب: و.

الفصل العاشر
في الشرطيات

و[1] الشرطية[2] تنقسم إلى:

- متصلة وهي التي حُكم فيها بحصول قضية على تقدير أخرى، و* هو المصحح لقولنا*[3]: لو ثبت، هذا لثبت ذلك[4] إيجابًا أو بسلب[5] ذلك سلبًا.

- وإلى[6] منفصلة وهي التي حكم فيها *بالمعاندة والمنافاة*[7] بين

---

(١) ساقط من ب.

(٢) الشرطية: هي المركبة من مقدمتين حمليتين ومن حروف الشرط. وتنقسم إلى متصلة وهي: ما كان إحدى القضيتين ـ وتتسمى المقدم ـ مستصحبة للأخرى وتسمى التالى لعلاقة بينهما تقتضي ذلك وتسمى لزومية أو لمجرد اتفاقهما في الصدق وتسمى اتفاقية.
وإلى منفصلة وهي: ما كان الحكم فيها بين القضيتين بالتعاند إما في الصدق والكذب معًا وهي الحقيقية أو في الصدق فقط وهي مانعة الجمع. أو في الكذب فقط وهي مانعة الخلو. ينظر: مفاتيح العلوم، الخوارزمي ص: ١٧١، والجمل في المنطق ص: ٣٥.

(٣) في س: لمصحح كقولنا.

(٤) في س: ذاك.

(٥) في س: يسلب.

(٦) في ب: إما.

(٧) في س: بالمنافاة والمعاندة.

قضيتين، إما في طرفي الثبوت والنفي[1] وتسمى حقيقية، وإما في طرف[2] الثبوت فقط، وتسمى مانعة الجمع، أو في طرف الانتفاء فقط، وتسمى مانعة الخلو إيجابًا، أو بسلب[3] هذه المعاندة سلبًا.

والمقدم والتالي إما أن يتشاركا بطرفيهما، كاستلزام[4] الكلية الجزئية في المتصلة [٢٦ ب] والمنافاة بين النقيضين[5] في المنفصلة.

وإما أن يتباينا فيهما، كاستلزام العلة[6] للمعلول[7] في المتصلة، والمنافاة بين العلة ونقيض المعلول في المنفصلة.

وإما أن يتشاركا[8] في أحد الطرفين[9] كقولنا: إن كان هذا إنسانًا *كان حيوانًا*[10]، وإن كان الإنسان حيوانًا، كان زيد حيوانًا في المتصلة. وكقولنا: إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا، وإما أن لا يكون الحيوان جسمًا، *وإما أن*[11] يكون الإنسان جسمًا في المنفصلة. وكل واحد[12] منهما إما أن يتركب من حمليتين، أو متصلتين، أو منفصلتين، أو حملي ومتصل، أو حملي ومنفصل، أو متصل ومنفصل.

---

(١) في س: والنفي معًا.
(٢) في ب و س: طرفي.
(٣) في ب و س: يسلب.
(٤) في ب: كالتزام.
(٥) في ب: القضيتين.
(٦) العلة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه، وهي عبارة عما يجب الحكم به معه. التعريفات ٨٣ - ٨٤.
(٧) في س: والمعلول.
المعلول: هو ما لا يكون علة لشيء أصلًا. التعريفات ص: ١٢١.
(٨) في س: أو يتشاركا.
(٩) في س: طرفيهما.
(١٠) في س: فهو حيوان.
(١١) في س: أو.
(١٢) في ب: واحدة.

[٢٧ أ] فالأول(١) والثاني والثالث: كاستلزام كل واحد من الحملية والمتصلة والمنفصلة الكلية، للجزئية في المتصلة، وتحقق العناد بين كل واحد من هذه الثلاث(٢)، ونقيضها في المنفصلة.

وأما الثلاثة الباقية: فيقع كل واحد منها(٣) في المتصلة على قسمين، لتميُّز(٤) المقدم(٥) عن التالي فيها(٦) دون المنفصلة، فتصير الأقسام في المتصلة(٧) تسعة(٨)، وفي المنفصلة(٩) ستة(١٠).

فالرابع(١١) من المتصلات: إن كان هذا علة لذلك(١٢)، فكلما وُجد هذا وُجد ذاك.

الخامس عكسه: *أن مهما*(١٣) وُجِد هذا، وجد ذاك، فهذا ملزوم لذلك(١٤).

السادس: إن كان هذا عددًا فهو إما زوج أو [٢٧ ب] فرد، و(١٥) عكسه مثال السابع.

---

(١) في س: والأول.
(٢) في س: القضايا الثلاث.
(٣) في س: منهما.
(٤) في س و ب: تمايز.
(٥) في س: المقدم فيها.
(٦) ساقطة من س.
(٧) في س: المتصلات.
(٨) في ب: تسع، وفي س: تسعًا.
(٩) في س: المنفصلات.
(١٠) في ب: ست، وفي س: ستًّا.
(١١) في س: الرابع.
(١٢) في س: لذاك.
(١٣) في ب: إن كان مهما، وفي س: إن كان كل ما وجد.
(١٤) في س: لذاك.
(١٥) في ب: أو.

الثامن: إن كان كلما طلعت الشمس وجد النهار، فإما أن تكون الشمس طالعة، وإما أن لا يكون النهار موجودًا، وعكسه[(١)] التاسع.

والمنفصلة[(٢)] في المثالين مانعة الجمع. و[(٣)] الرابع من المنفصلات: إما أن لا يكون هذا الشيء علة لذلك[(٤)]، وإما أن يكون كلما وجد هذا، وجد ذاك.

الخامس: إما أن لا يكون هذا عددًا، وإما أن يكون زوجًا أو[(٥)] فردًا.

و[(٦)] السادس: إما أن لا[(٧)] يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، وإما أن يكون إما أن تكون[(٨)] الشمس طالعة وإما أن *لا يكون*[(٩)] النهار موجودًا.

والمنفصلات [٢٨ أ] موانع الخلو.

واعلم أن الشرطية قد تكون مهملة ومخصوصة ومحصورة. وخصوصها وإهمالها وحصرها إنما يكون[(١٠)] بحسب الأحوال والأزمنة، لا بكلية[(١١)] الطرفين.

---

(١) في س: وعكسه مثال.

(٢) في ب: في المنفصلة.

(٣) ساقط من س.

(٤) في س: لذاك.

(٥) في س: وإما.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) في ب و س: لا تكون.

(٩) في ب و س: يكون.

(١٠) في ب و س: هو.

(١١) في س: بحسب.

فالموجبة الكلية من المتصلة: كلما كان هذا إنسانًا، كان حيوانًا، أي: في كل زمان يفرض كونه إنسانًا على أي حال كان، تحقق كونه حيوانًا، وسورها[(١)] كلما، ومن ذلك يفهم معنى البواقي.

والسالبة الكلية سورها ليس البتة، والموجبة الجزئية قد يكون إذا كان، والسالبة الجزئية ليس كلما، *وإن وإذا كانا، ولو للإهمال*[(٢)]، *والمخصوصة مثل قولنا*[(٣)]: إن جئتني اليوم [٢٨ ب] أكرمتك.

وفي[(٤)] المنفصلة سور[(٥)] الإيجاب[(٦)] الكلي دائمًا، *والسلب*[(٧)] الكلي[(٨)] ليس البتة، والإيجاب الجزئي قد يكون إما وإما، والسلب الجزئي ليس دائمًا.

والمخصوصة بتخصيص العناد بحال و[(٩)] زمان، والإهمال بإطلاق[(١٠)] إما وإما، من غير قيد آخر.

والمتصلة الصادقة قد[(١١)] تتركب من صادقتين ومن[(١٢)] كاذبتين، و*من تال[(١٣)]*[(١٤)] صادق ومقدم كاذب، وعكسه محال؛ لاستحالة لزوم

(١) في س: سوره.
(٢) في س: والإهمال بإطلاق إن وإذا، من غير زيادة قيد آخر.
(٣) في س: وأما.
(٤) في س: المقدم فيها.
(٥) في س: فسور.
(٦) في ب: للإيجاب.
(٧) في س: وسور.
(٨) في س: الكلي فيه.
(٩) في س: أو.
(١٠) في س: باطلاق لفظة.
(١١) ساقطة من س.
(١٢) من ساقطة من س.
(١٣) في ب: تالي.
(١٤) ما بين العلامتين ساقط من س.

الكاذب للصادق. والكاذبة قد[1] تتركب من *كاذبتين وصادقتين*[2]، *وتال[3] كاذب ومقدم صادق، وعكسه*[4] إذا[5] كانت لزومية، وإذا[6] كانت اتّفاقية[7].

[٢٩ أ] *فإن كانت صادقة، لم تتركب إلا من صادقتين، وإن كانت كاذبة*[8] لم تتركب من[9] صادقتين، فتبقى[10] فيها[11] الأقسام الثلاثة الباقية.

وأما[12] المنفصلة، فالحقيقة[13] الصادقة لا تتركب إلا من صادق وكاذب، والكاذبة عن صادقين وكاذبين، ومانعة الجمع الصادقة عن كاذبين و*كاذب وصادق*[14]. والكاذبة عن صادقين، ومانعة الخلو بالعكس. هذا

---

(١) ساقطة من س.
(٢) في س: صادقتين و كاذبتين.
(٣) في ب: تالي.
(٤) في س: ومقدم صادق، وتال كاذب، وبالعكس.
(٥) في س: إن.
(٦) في س: إن.
(٧) الاتفاقية: هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم؛ لا لعلاقة بينهما موجبة لذلك، بل لمجرد صدقهما، كقولنا: إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق. وقد يقال: إنها هي التي يحكم فيها بصدق التالي فقط، ويجوز أن يكون المقدم فيها صادقًا أو كاذبًا، وتسمى بهذا المعنى: اتفاقية عامة، وبالمعنى الأول: اتفاقية خاصة، للعموم والخصوص بينهما؛ فإنه متى صدق المقدم صدق التالي، ولا ينعكس. التعريفات ٩.
(٨) ما بين العلامتين ساقط من ب وس.
(٩) في س: عن.
(١٠) في ب: المقدم فبقي.
(١١) في س: فيه.
(١٢) في س: و.
(١٣) في س: الحقيقة.
(١٤) في س: صادق وكاذب.

في الموجبات، وفي السّوالب على العكس، صادقة وكاذبة.

والمنفصلة لا يتميز التالي فيها عن المقدم إلا بالوضع بخلاف المتصلة؛ لأن معاندة *الأول للثاني*(1) في قوة [29 ب] معاندة *الثاني للأول*(2)، وربما كان الشيء ملزومًا لغيره ولم ينعكس، وقد يؤخر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم، فتصير الشرطية شبيهة بالحملية، بل هي *حملية بمقتضى*(3) وضع العرب، لكن الصيغتين(4) تتلازمان في المتصلة دون المنفصلة، فإنه(5) إذا تركبت حقيقية من كليتين مشتركتين في الموضوع(6)، صارت مانعة الجمع، بتقديم حرف الانفصال.

والمتصلة إن لزم *فيها صدق التالي*(7) من(8) صدق المقدم* كانت لزومية، سواء كان أحدهما علة للآخر، أو معلولي علة واحدة، أو متضايفين*(9) بديهيًا(10) كان [30 أ] الاستلزام(11) أو استدلاليًا، وإن لم يكن كذلك بل اجتمع صدقهما بطريق الاتفاق، سميت اتفاقية.

والمتصلة يتضمن تَعَدُّد أجزاء التالي فيها، تعددَ(12) المتصلة، ضرورة

---

(1) في س: الثاني للأول.
(2) في س: الأول للثاني.
(3) في ب: الحملية لمقتضى.
(4) في ب: الصيغتان.
(5) في ب وس: فإنها.
(6) في س: الموضوع دون المحمول.
(7) في ب: في.
(8) في س: صادق وكاذب.
(9) في س: سواء كان أحدهما علة الآخر أو كانا معلولي علة واحدة أو متضايفين سميت لزومية.
(10) في ب: بديهًا.
(11) في س: اللزوم.
(12) في ب: لتعدد، وفي س: بعددها ضرورة.

ملازمة الجزء لما[1] يلزمه المجموع دون العكس، *لجواز أن يكون الشيء لازمًا للمجموع دون الجزء كما في *[2] النتيجة بالنسبة إلى القياس.

هذا في اللزومية، وفي الاتفاقية يتضمن تعدد[3] كل واحد من الطرفين[4] تعدد[5] المتصلة[6].

وأما المنفصلة، فمانعة الخلو[7]، يتضمن تعدد[8] كل واحد من جزئيها تعددها[9]، ومانعة الجمع لم يجب فيها ذلك[10]، والحقيقية يتضمن[11] تعدد[12] كل واحد من جزئيها [٣٠ب] تَعدُّدَ[13] منفصلةٍ مانعة *من*[14] الخلو، دون الحقيقية ومانعة الجمع، هذا في الموجبات، والسوالب على العكس.

ولما كانت المتصلة الموجبة أعمّ من اللزومية، كانت السالبة اللزومية أعمّ من السالبة المتّصلة بمطلق الاتصال. والمقدم في اللزومية يسمى ملزومًا، والتالي لازمًا.

---

(١) في س: لها.
(٢) في س: لأنه ربما كان المجوع ملزومًا للشيء، ولم يكن الجزء ملزومًا له كحال.
(٣) في ب: بعدد.
(٤) في س: طرفيها.
(٥) في ب: بعدد، وفي س: لعددها.
(٦) ساقطة من س.
(٧) في س: الخلو منها.
(٨) في ب: بعدد.
(٩) في ب: بتعددها، وفي س: بعددها.
(١٠) في ب: ذلك، أي: لا يتعدد البتة لجواز أن يكون الشيء يعاند المجموع دون الأجزاء.
(١١) ساقطة من س.
(١٢) في ب: بعدد.
(١٣) في ب: بعدد.
(١٤) ساقطة من: ب.

وكلمة[١] إنْ[٢] شديدة الدلالة[٣] على اللزوم، ثم *«لو»*[٤] و«إذا»، *وباقي حروف الاتصال نحو: كلّما، ومتى، ومهما[٥]، لا يدل على واحد منهما.

والمنفصلة الحقيقية[٦] تتركب من الشيء وعين نقيضه، و[٧]المساوي لنقيضه، بمعنى[٨] أن كلّ منفصلة حقيقية *لا بدّ وأن[٩] يكون كل واحد من جزئيها مساويًا لنقيض الآخر [٣١ أ] أو عين نقيضه*[١٠]. وكلّ قضيتين هذا شأنهما صحّ تركّب[١١] المنفصلة[١٢] الحقيقية منهما[١٣].

ومانعة الجمع تتركب[١٤] من الشيء وأخص من نقيضه، ومانعة الخلو من الشيء وأعم من نقيضه على ما ذكرنا من التفسير.

ولما كان معنى المتصلة اللزومية هو[١٥] الملازمة بين القضيتين[١٦]، ومعنى المنفصلة: ثبوت[١٧] العناد بينهما، كان الايجاب

---

(١) في س: لفظة.
(٢) إلحاق من حاشية: أ.
(٣) في س: الدالة.
(٤) ساقطة من: ب.
(٥) في س: وكلما ومهما ومتى وباقي حروف الاتصال.
(٦) في أ و س: الحقيقة.
(٧) في ب: أو.
(٨) في س: على معنى.
(٩) في ب: أن.
(١٠) في س: فكل جزئيها إما عين نقيض الآخر، أو المساوي لنقيضه.
(١١) في ب و س: تركيب.
(١٢) في أ: المفصلة، وفي الحاشية: بيان: المنفصلة.
(١٣) في س: عنهما.
(١٤) زيادة من س.
(١٥) ساقطة من: ب و س.
(١٦) في س: قضيتين.
(١٧) ساقطة من س.

فيهما[١] بإثبات[٢] اللزوم، والعنادُ والسلب برفعهما موجبتي[٣] الأجزاء كانتا، أو[٤] سالبتيها[٥]، والجهة بذكر كيفية اللزوم والعناد، *والحصر والإهمال والكلية والجزئية بعموم*[٦] اللزوم والعناد، وخصوصهما وإهمالهما.

وينبغي أنْ تعْلم أنّ اللزومية إنما تصدق [٣١ ب] كلية إذا *حُكم فيها بأن[٧] المقدّم يلزمه التالي على أي وضْع فُرِض من الأحوال *[٨] التي يمكن وقوعُه[٩] عليها، والمقارنات التي *لا يكون اجتماع المقدم معها*[١٠] محالًا، وإن كانا[١١] محالين في نفسهما[١٢]؛ احترازًا من أن المقدم لو فرض مع عدم التالي لا يكون التالي لازمًا له، فلا يكون لازمًا له على جميع التقادير.

والاتفاقية إنما يُجزم فيها بصدقها[١٣] كلية، إذا تركبت من حمليتين بحسب الحقيقة[١٤]، دون الوجود الخارجي، وقد تتلازم الشرطيات. فكل متصلتين توافقتا في *الكم والمقدم*[١٥]، وتخالفتا في الكيف، وتناقضتا في

---

(١) ساقطة من س.
(٢) في ب: لإثبات.
(٣) في ب: موجبي.
(٤) في ب: و.
(٥) في ب: سالبتيهما، وفي س: سوالبهما.
(٦) في س: والخصوص والإهمال والحصر الكلي والجزئي بذكر عموم.
(٧) في ب: أن.
(٨) في س: كان التالي يلزم المقدم على أي حال فرض المقدم من الأوضاع.
(٩) في ب: وقوع المقدم.
(١٠) في س: يمكن أن تجتمع مع المقدم، ولا يكون اجتماعه معه به.
(١١) في أ و ب: كان.
(١٢) في س: أنفسهما.
(١٣) ساقطة من أ، وفي ب: بالمتصلة.
(١٤) في س: الحقيقية.
(١٥) في ب: المقدم والكم.

التوالي[1] تلازمتا وتعاكستا. ويلزم [٣٢ أ] المتصلةَ الموجبة منفصلةٌ مركبة من عين مقدَّمها، ونقيض تاليها، مانعة من الجمع، ومانعة من الخلو، مركبة من نقيض مقدمها وعين تاليها، متعاكسا عليهما[2]. ويلزمها سالبةٌ حقيقية من عين الطرفين من غير عكس.

وكل منفصلة حقيقية يلزمها متصلةٌ موجبة من عين أحد جزئيها، ونقيضُ الآخر كيف ما كان من غير عكس، ومتصلةٌ سالبة من جزئيها من غير عكس، وكل منفصلة غير حقيقية تستلزم[3] سالبةً من جنسها، مركبة من نقيضَيْ جزئيها. وكل واحدة من غير الحقيقيتين تستلزم[4] الأخرى مركبةً[5] [٣٢ ب] من نقيضَي جزئيها.

وأما العكوس[6] والتناقض في الشرطيات فمثل[7] ما في الحمليات *من غير فرق*[8].

(١) في س: التالي.
(٢) في س: عليها.
(٣) في ب: فتستلزم.
(٤) في ب: تستلتزم.
(٥) في س: مؤلفة.
(٦) في س: العكس.
(٧) في ب: مثل.
(٨) زياة من س.

الفصل الحادي عشر

في القياسات الشرطية الاقترانية

وقد عُرف[١] أنها على خمسة أقسام:

- الأول: ما يتركب من المتصلات؛ فإن كان الأوسط تاليًا في الصغرى، مقدمًا في الكبرى، فهو الشكل الأول، *أو على العكس فهو*[٢] الرابع، وإن كان تاليًا فيهما، فهو الثاني[٣]، وإن كان مقدمًا فيهما، فهو الثالث[٤].

وشرائطُ[٥] الإنتاج وتعدد[٦] الضروب وجهة النتيجة *في كل شكل مثْلُ ما في المركب من*[٧] الحمليات *من غير فرق*[٨].

(١) في ب و س: عرفت.
(٢) في ب: وعلى العكس فهو، وفي س: وبالعكس هو.
(٣) في س: الشكل التاني.
(٤) في س: الشكل الثالث.
(٥) في ب: وشروط.
(٦) في ب وس: وعدد.
(٧) في س: فيه مثل ما في.
(٨) ما بين العلامتين ساقط من س.

- الثاني: ما يتركب(1) من المنفصلات(2)، و*المنعقد منه(3)*(4) [33 أ] ما كانت الشركة في جزء غير تام.

الضرب الأول من الشكل الأول: دائمًا: كل أ إما ب وإما ج، ودائمًا(5): كل ج إما د وإما هـ، فدائمًا: كل آ إما ب وإما د وإما هـ *وتفهم منه باقي الضروب*(6).

*والمنفصلة في الشكل الأول *والرابع حقيقية أو*(7) مانعة الخلو*(8).

الضرب الأول من الشكل الثاني: كل آ إما ب وإما هـ، وليس البتة شيء من د إما ب وإما هـ، أنتج(9) حملية: لا شيء من آ د، وقس الباقي عليه.

الضرب الأول من الشكل الثالث: كل آ إما ب وإما ج، وكل آ إما د وإما هـ، ينتج: بعض ما هو إما ب وإما ج، وإما(10) د وإما هـ، *ويفهم منه الضروب الباقية*(11).

الضرب الأول من الشكل الرابع: كل(12) آ إما ب [33 ب] وإما ج،

---

(1) في س: يتألف.
(2) في أ: المنفصلة.
(3) إصلاح من هامش: أ.
(4) في س: والمطبوع فيه.
(5) في س: دائم.
(6) ساقط من: س.
(7) في س: إمّا حقيقية وإما.
(8) ما بين العلامتين زيادة من: ب.
(9) في س: ينتج.
(10) في أ وب: إما.
(11) في س: وقس الباقي عليه.
(12) في س: دائمًا كلّ.

و[1]كل د إما هـ وإما آ، ينتج: بعضَ ما هو إما ب وإما ج، *وإما ه د*[2]، بتبديل المقدمتين وعكس النتيجة. *وقس الباقي عليه*[3]

ـ **الثالث**[4]: ما يتركب من *الحملية والمتصلة*[5]، والحملية إما[6] تشارك تالي المتصلة أو مقدمها، وعلى التقديرين: فهي إما صغرى أو كبرى، فهي أربعة أقسام.

القسم الأول[7]: ما[8] يشارك التالي[9] وهي صغرى[10]، وينعقد *القياس فيه[11] في*[12] الأشكال الأربعة، والنتيجة متصلة، مقدمها مقدم المتصلة، وتاليها نتيجةُ التأليف من الحملية صغرى، وتالي المتصلة كبرى؛ لصدق[13] القياس المستلزِم[14] لهذه النتيجة، على تقدير صدق [٣٤ أ] المقدم.

والشرائط في كل شكل[15]، *تحقُّقُ الشرائط*[16] بين الحملية[17]

---

(١) في س: ودائمًا.
(٢) في س و ب: إما هـ وإما د.
(٣) زيادة من: س.
(٤) في ب: القسم الثالث.
(٥) في س: الحملي والمتّصل.
(٦) في ب: إما أن.
(٧) في ب: الأول.
(٨) في س: إما.
(٩) في س: تالي المتصلة، وفي ب: تالي.
(١٠) في ب: الصغرى.
(١١) في ب: عنه.
(١٢) في س: فيه.
(١٣) في ب: ليصدق.
(١٤) في ب: الملتزم.
(١٥) في س: وشرط الإنتاج هو.
(١٦) في ب: يتحقق.
(١٧) في س: الحملية صغرى.

والتالي[١] في ذلك الشكل؛ لأن[٢] *السالبة المتصلة يعتبر فيها التالي، باعتبار نقيضه*[٣]؛ لما[٤] ستعرف.

فإذا كانت المتصلة[٥] موجبة كلية[٦] فلا[٧] شك في كون الحملية موجبة[٨]، إما كلية أو جزئية، و[٩] التالي كليًا، إما موجبًا أو سالبًا. وهذه[١٠] أربعة أضرب.

وكذلك إذا كانت موجبة جزئية، وكذا إن كانت إحدى السالبتين. إلّا أن التالي *فيهما*[١١] لا بد و[١٢] أن يكون جزئيًا؛ لتنعكس[١٣] المتصلة إلى الموجبة *الموافقة للمقدم في الكم، المناقضة[١٤] التالي[١٥]، ويكون من الضروب المقدمة[١٦]، وينتج نتيجتها، فترتد النتيجة[١٧] إلى السالبة *الموافقة [٣٤ ب] المقدَّم في الكم، المناقضة*[١٨] التالي.

---

(١) في س: وتالي المتصلة كبرى.
(٢) في س و ب: إلّا أن.
(٣) في س: المتصلة إذا كانت سالبة اعْتُبِر فيها التالي بنقيضه.
(٤) في س: كما.
(٥) في ب: المتصلة في الشكل الأول.
(٦) في س: كلية في الشكل الأول.
(٧) في س: لا شك.
(٨) في ب: موجبة فهي.
(٩) في س: وكون التالي.
(١٠) في ب: فهذه.
(١١) زيادة من: س.
(١٢) ساقطة من س.
(١٣) في س: لترْتدّ.
(١٤) في س: التي توافقها في الكم والمقدم، وتخالفها في الكيف وتناقضها في.
(١٥) في ب: للمثال.
(١٦) في س: المتقدمة.
(١٧) في س: وترتدّ النتيجة، وفي ب: وترتد النتيجة المتصلة.
(١٨) في س: التي توافقها في الكمّ والمقدّم، وتناقضها في التالي.

وعلى هذا فالمنتج[١] في الشكل الأول ستة عشر ضربًا، وكذا في الثاني، وفي الثالث أربعة وعشرون، وفي الرابع عشرون.

الثاني[٢]: ما *كان اشتراك الحملية مع*[٣] التالي، وهي كبرى، وشرط[٤] الإنتاج في كل شكل، تحقق الشرائط في ذلك الشكل بين الحملية كبرى[٥] وتالي المتصلة صغرى، على *أنْ يُعتبر*[٦] التالي في المتصلة السالبة *باعتبار نقيضه*[٧]، والنتيجة: متصلةٌ، مقدمُّها مقدم المتصلة، وتاليها نتيجة التأليف بين[٨] الحملية كبرى وتالي المتصلة صغرى. وعدد الضروب مثل ما في القسم الأول.

الثالث[٩]: [٣٥ أ] ما كان اشتراك الحملية مع المقدم وهي صغرى، وشرط[١٠] الإنتاج في الشكل الأول: اشتمال الحملية على أحد الشرفين، وكليةُ الكبرى أو مقدمها. ولا تكون الحملية سالبةً إلا والمتصلة كلية سالبةُ المقدم، وعدم المنافاة بين الحملية والمقدم. وهذا الشرط الأخير شامل لجميع *أقسام*[١١] القياس المؤلف من *الحملي والمتصل*[١٢]. والنتيجة[١٣] *جزئية، إلا إذا كان المقدم جزئيًا، مع

---

(١) في أ و ب: المنتج.
(٢) في س: القسم الثاني.
(٣) في س: يشارك.
(٤) في س: وشرائط.
(٥) في ب: الكبرى.
(٦) في ب: أن تقدير.
(٧) في س: بنقيضه.
(٨) في س: من.
(٩) في س و ب: القسم الثالث.
(١٠) في س: وشرائط.
(١١) ساقطة من س.
(١٢) في س: الحملية والمتّصلة.
(١٣) في ب: وتكون النتيجة.

إيجاب الحملية*(1).

والضروب المنتجة ثمانية وعشرون؛ لأن(2) الصغرى إذا(3) كانت موجبة كلية أنتجت مع المتصلة الموجبة الكلية في الضروب(4) الأربعة، كُلِّيتَي(5) المقدم وجزئيتَيْه(6)، أما مع [35 ب] الكليتين، فالنتيجة(7) جزئية، كليةُ المقدم وجزئيّه، بعكس المتصلة.

والخلف: وهو أنه لو لم يصدق قد يكون إذا كان كل ج آ فـ هـ ز؛ لصدق(8)، ليس البتة إذا *كان*(9) كل ج أ فـ هـ ز، وأنتج(10) مع الكبرى: ليس البتة إذا(11) كان كل ب أ فكل ج أ، *وذلك محال*(12)؛ لصدق قولنا: *كلما*(13) كان كل ب آ، فكل ج آ *ضرورةَ صدق*(14) قولنا: كل ج ب. *وأيضا: فإن*(15) عكس هذه المتصلة الصادقة مع

(1) في س: في هذا القسم متصلة مقدمها ينتجه التأليف من الحملية صغرى، ومقدم المتصلة كبرى، وتاليها تالي المتصلة، وهي جزئية إلّا إذا كانت الحملية موجبة، مع كلية المتصلة وجزئية مقدمها.

(2) في س: فإن.

(3) في س: إن.

(4) في س: في ضروبها.

(5) في س: كليه.

(6) في س: وجزئيه.

(7) في ب: النتيجة.

(8) في س: لصدق نقيضه.

(9) ساقطة من: أ.

(10) أنتج.

(11) في أ: كلّ ما.

(12) في س: وهذا كاذب، وفي ب: وذلك محال ضرورة.

(13) في ب: كلما.

(14) في ب: لصدق.

(15) في س: ولأن.

الكبرى ينتج المطلوب(١). وأما مع جزأيْ المقدم، فالنتيجة كلية، جزئية المقدم وكلّيتُه؛ لاستلزام مقدم النتيجة *مع الحملية مقدمَ المتصلة*(٢)، المستلزم لتاليها من الشكل [٣٦ أ] الثالث، وهكذا مع السالبة الكلية(٣)، و*كذا*(٤) مع كل واحدة(٥) من الجزئيتين في ضربيها(٦) الكلي المقدم، دون جزئيّيه. *وهذه اثنا*(٧) عشر ضربًا، وكذلك(٨) إن(٩) كانت الصغرى موجبة جزئية، إلا أن النتيجة *الكلية هنا إنما*(١٠) تلزم كلية المقدم، وجزئيته.

وإذا كانت سالبة كلية(١١)، أنتجت مع كل *واحدة من الكليتين في ضربيها السالِبَي المقدم دون موجِبيْه*(١٢)، أما مع كلية المقدم؛ فلاستلزام(١٣) عكس مقدم النتيجة موجبًا كليًا تاليها؛ لإنتاجه مع الحملية مقدم المتصلة، المستلزم بتاليها(١٤) من الشكل الرابع.

وإنتاج هذه المتصلة مع [٣٦ ب] استلزام *مقدمها لعكسه، ينتج متصلة

---

(١) في س: المطلوب من الشكل الأول.
(٢) في ب: المقدم.
(٣) في ب: الكلّية، تُردُّ المتصلة إلى الإيجاب والنتيجة إلى السلب.
(٤) ساقطة من س.
(٥) في س: واحد.
(٦) في ب: ضربيه.
(٧) في س: فتصير اثني.
(٨) في س: وهكذا، وفي ب: كذا.
(٩) في س: إذا.
(١٠) في س: الكلية هاهنا لا بدّ وأن تكون كلية المقدم، وفي الموجبة الكلية كانت. وفي ب: كلّية هاهنا لا بد وأن تكون كلية مقدمة، ومع الموجبة الكلية.
(١١) ساقطة من ب.
(١٢) في س: واحد من المتصلتين الكليتين السالبتي المقدم، دون موجبتَيْه.
(١٣) في ب: ولاستلزام.
(١٤) في أ و ب: بالذات.

جزئيةً، جزئيةَ المقدم هي المطلوب من الشكل الثالث. وأما مع جزئية المقدم فظاهر*[1] بمثل هذا البيان. و[2]السالبة الجزئية لا تنتج شيئًا، فصارت[3] الضروب المنتجة ثمانية وعشرين.

الشكل[4] الثاني: و[5] شرط إنتاجه أمران:

ـ أحدهما: كلية المتصلة، أو كلية مقدمها.

ـ * الثاني: اختلاف الحملية ومقدم المتصلة في الكيف، أو كون المتّصلة كلية، مقدمها موافق للحملية في الكيف، وليس أشرف منها*[6] في الكم[7]. وعلى هذا فالمنتج[8] ستة وثلاثون ضربًا؛ لأن[9] الصغرى الموجبة الكلية[10] تنتج مع *المتصلة الموجبة*[11] [٣٧أ] الكلية[12] في ضروبها الأربعة بالوجوه[13] المذكورة في الشكل الأول، *وكذا مع السالبة الكلية*[14]، ومع

---

(١) في س: هذا العكس كليًّا، الغير مقدم النتيجة جزئيًا المطلوب من الثالث، ويكون هذا المطلوب متصلة جزئية المقدم، وكذلك مع جزئية المقدم.
(٢) في س: وأما.
(٣) في س: وصارت.
(٤) في ب: وأما الشكل.
(٥) ساقطة من أ و ب.
(٦) في س: مخالفًا للحملية في الكيف، الثاني: إما مخالفة الحملية لمقدم المتصلة في الكيف، أو كلية المتصلة مع موافقة مقدمها للحملية في الكيف، وأن لا يكون مقدم المتصلة أشرف من الحملية.
(٧) في س: الكم، الثاني: عدم مخالفة الحملية الجزئية للمقدم في الكم عند موافقتها إياه في الكيف.
(٨) في ب: المنتج.
(٩) في س: فإن.
(١٠) في ب: كلّية.
(١١) في س: كلّ واحدة من.
(١٢) في س: الكليتين، وفي ب: كلّية.
(١٣) في س: فالوجوه.
(١٤) ما بين العلامتين ساقط من: س.

كل واحدة[1] من الجزئيتين في ضرب واحد، وهو سالب المقدم كليُّهُ. وهذه عشرة أضرب.

والسالبة[2] الكلية تنتج مع كل واحدة[3] من الكليتين في ضروبها الأربعة، ومع كل واحدة[4] من الجزئيتين في ضرب واحد، وهو موجب المقدم كلِّيُّه. والموجبة الجزئية تنتج مع كل واحدة من الجزئيتين في ضرب واحد، وهو سالبُ المقدم كليُّه، ومع كل واحدة من الكليتين *فيه، و[5] في المقدمين الجزئيين*[6]. والسالبة الجزئية تنتج مع كل واحدة[7] من الجزئيتين في *ضرب [٣٧ ب] واحد، أعني[8]: موجب المقدم كلِّيَّه*[9]، ومع كل واحد[10] من الكليتين *فيه، وفي المقدمين[11] الجزئيين[12]*[13]. والبيان في *جميع هذه الأقسام بمثل ما في*[14] الشكل الأول[15].

الشكل[16] الثالث: و[17]شرط[18] إنتاجه أمران:

---

(١) في ب: واحد.
(٢) في ب: فالسالبة.
(٣) في س: واحد.
(٤) في ب: واحد.
(٥) ساقطة من ب.
(٦) في س: في ثلاثة أضرب، أعني غير المقدم الموجب الكلي.
(٧) في ب: واحد.
(٨) في س: وهو.
(٩) في ب: ضربه المقدم الموجب الكلي.
(١٠) في س: واحدة.
(١١) في ب: المقدمتين.
(١٢) في ب: الجزئيتين.
(١٣) في س: في هذه الضروب.
(١٤) في س: ذلك مثل.
(١٥) في س: الأول بعينه.
(١٦) في ب: وأما
(١٧) ساقطة من أ.
(١٨) في ب: فشرط.

ـ أحدهما(١): كليّة *إحدى المقدمتين أو المقدم*(٢)؛

ـ الثاني: كليُّة *المتصلة عند سلب الحملية، وعدم كون مقدمها أشرف من الحملية*(٣). وعلى هذا فالمنتج فيه(٤) أربعة وثلاثون ضربًا، ستة عشر من الموجبة الكلية، واثنا(٥) عشر من الموجبة الجزئية(٦)، وأربعة من السالبة الكلية(٧)، أعني: مع كل واحد(٨) من الكليتين في ضربيْهما السالبَي المقدم [٣٨ أ] وضربان من السالبة الجزئية، أعني: مع كل واحد(٩) من الكليتين في *المقدم السالب الجزئي*(١٠) *فيهما. وهذه أربعة وثلاثون ضربًا*(١١). والنتيجة كلية مع المتصلة الكلية، والمقدم كليّ دائمًا؛ لإنتاج(١٢) الحملية مع مقدم النتيجة، *مقدم المتصلة*(١٣) من(١٤) الشكل الأول، ولذلك كان هذا الشكل أفضل أشكال(١٥) هذا القسم، إلا في *الحملية السالبة*(١٦)، فإن النتيجة جزئيةٌ، جزئيةَ المقدم، بالبيان القريب من مثل(١٧) هذا الضرب في الشكل الأول.

---

(١) في ب: ساقطة من ب.
(٢) في س: الكبرى أو مقدّمها، أو كلية الصغرى.
(٣) في س: الكبرى عند سلب الحملية، والمقدم ليس أشرف منها حينئذ.
(٤) ساقطة من س.
(٥) في س: اثنى.
(٦) في س: الجزئية الموجبة.
(٧) في س: الكلية السالبة.
(٨) في س و ب: واحدة.
(٩) في س: واحدة.
(١٠) في س: ضرب واحد، وهو سالب المقدم جزئيه.
(١١) زيادة من ب.
(١٢) في س: لاستلزام.
(١٣) في س: مقدم الكبرى، وفي ب: المقدم المستلزم.
(١٤) في س: في.
(١٥) في س: الأشكال في.
(١٦) في س: الصغرى السالبة.
(١٧) زيادة من س.

الشكل(١) الرابع: شرط(٢) إنتاجه أمور ثلاثة:

- أحدها: اشتمال(٣) الحملية *ومقدم المتصلة الجزئية*(٤) على أحد الشرفين،

- الثاني: أن لا تكون المتصلة جزئية إلا والحملية [٣٨ ب] موجبة كلية أو مقدمها كلي مخالف للحملية في الكيف.

- الثالث: أن لا يكون المقدم موجبًا كليًا والحملية جزئية، ولا سالبًا جزئيًا والمتصلة جزئية. وعلى هذا فالمنتج فيه(٥) اثنان وثلاثون ضربًا؛ *لأن الحملية الموجبة الكلية تنتج*(٦) مع كل واحدة(٧) من الكليتين *في ضروبه الأربعة*(٨) نتيجة كليةً، كليةَ المقدم؛ لإنتاج *مقدم النتيجة مع الحملية*(٩) مقدمَ الكبرى من الشكل(١٠) الرابع، إلا في *المقدم الموجب الكلي، فإن النتيجة جزئيةٌ، *جزئية المقدم*(١١) بالخلف والعكس، ومع*(١٢) كل واحد(١٣) من الجزئيتين *في ضروب ثلاثة*(١٤)، أعني [٣٩ أ]: غير المقدم السالب الجزئي متصلةً جزئية بالخلف والعكس.

---

(١) في ب: وأما الشكل.
(٢) في س: وشرط، وفي ب: فشرط.
(٣) إلحاق من حاشية س.
(٤) زيادة من ب.
(٥) في س: منه.
(٦) في س: لانتاج الصغرى الموجبة الكلية.
(٧) في ب: وأحد.
(٨) زيادة من س.
(٩) في س: الحملية مع مقدم النتيجة.
(١٠) ساقطة من س.
(١١) ساقطة من ب.
(١٢) في س: الضرب الموجب المقدم كلية، فإن النتيجة فيه وفي المنتج من.
(١٣) في س: واحدة.
(١٤) في س: وهي ثلاثة أضرب.

وهذه[١] أربعة عشر ضربًا.

والموجبة الجزئية تنتج[٢] مع كل واحد[٣] من الكليتين في *الضرب الموجَب المقدم الجزئي[٤] متصلةً كلية، كليةَ المقدم؛ لاستلزام الحملية مع مقدم النتيجة مقدمَ الكبرى من الشكل الرابع، وفي الضرب[٥] السالب المقدم *الجزئي، والضرب السالب المقدم الكلي*[٦] منهما، ومن كل واحد من الجزئيتين متصلة جزئيةً، جزئيةَ المقدم بالخلف[٧] والعكس. وهذه ثمانية أخرى[٨].

والسالبة الكلية تنتج مع كل واحد[٩] من الكليتين في الضرب السالب[١٠] [٣٩ ب] المقدم الجزئي[١١] متصلة كليةً موجبةَ[١٢] المقدم؛ *لإنتاج الحملية مع مقدم النتيجة، مقدمَ الكبرى*[١٣]، وفي الضرب السالب

---

(١) في س: وهذا.
(٢) في س: وإنتاج الموجبة الجزئية.
(٣) في س وب: واحدة.
(٤) في ب: الجزئية.
(٥) في ب: الضروب.
(٦) في ب: جزيته والضرب الثالث السالم المقدم جزئيته.
(٧) ساقطة من ب.
(٨) في س: ضروب ثلاثة، أعني: غير المقدم الموجب الكلي، ومع كلّ واحدة من الكليتين في ضرب واحد، أعني: سالب المقدم كليّه. متصلة جزئية، مقدمها جزئي موافق لمقدم المتصلة في الكيف، إلا في المقدم الموجب الجزئي من المتصلة الكلية، فإن النتيجة حينئذ كلية، موجب المقدم كليه؛ لاستلزام مقدم النتيجة مع الحملية مقدّم المتصلة المستلزمة لتاليها من الرابع.
(٩) في س واحدة.
(١٠) في ب: الثالث.
(١١) في س: جزئية.
(١٢) في س و ب: موجب.
(١٣) ما بين العلامتين ساقط من س.

المقدم الكلي[١] متصلة جزئية، موجبةَ[٢] المقدم *جزئيَّه؛ لاستلزام عكسه كليًا، مع الحملية مقدمَ الكبرى من الثاني*[٣] وفي ضربيهما *الموجَبَي المقدم*[٤] *متصلة جزئية بالخلف والعكس، وتنتج مع كل واحد من الجزئيتين في ضرب واحد، وهو موجَبُ المقدم[٥] كليُّه، *متصلةً جزئية*[٦] بالخلف والعكس. وهذه عشرة أخرى، والمجموع[٧] اثنان وثلاثون ضربًا*[٨].

القسم الرابع: ما *كان اشتراك الحملية مع المقدم وهي كبرى*[٩]، *أما الشكل الأول: فشرط إنتاجه*[١٠] [٤٠ أ] أمران، أحدهما: *كون الحملية كلية*[١١] أو موجبةً[١٢] موافقة لمقدم[١٣] الكلية في الكم والكيف.

الثاني: كلية المتصلة أو ايجاب مقدَّمِها. وعلى هذا فالمنتج منه[١٤] ستة وعشرون ضربًا، ستة عشر ضربًا من المقدم الموجب الكلي والجزئي،

---

(١) في س: كلية.
(٢) في س: موجب.
(٣) في س: جزئي، بالبيان المذكور في الصغرى السالبة من الشكل الأول.
(٤) في ب: الموجب في المقدم.
(٥) ساقط من ب.
(٦) ما بين العلامتين ساقط من ب.
(٧) في ب: وصارت.
(٨) في س: من الكليتين والضرب الموجب المقدم المقدم كلية، من كل واحد من الجزئيتين، متصلة جزئية، سالب المقدم بالخلف والبيان المذكور. والنتيجة تتبع المتصلة في الكيف على كلّ حال.
(٩) في س: كانت الشركة مع المقدم، والحملية كبرى.
(١٠) في س: وشرط الإنتاج في الشكل الأول.
(١١) في س: كلية الحملية.
(١٢) في س: أو كونها موجبة جزئية، وفي ب: موجية جزئية.
(١٣) في س: توافق مقدم المتصلة، وفي ب: لمقدم المتصلة.
(١٤) زيادة من س.

أعني: في المتصلات الأربع، مع *كل واحد من*(١) الحمليتين الكليتين، وضربان(٢) من المقدم الموجب الجزئي في المتصلتين الكليتين، مع الحملية الموجبة الجزئية. والنتيجة *متصلة جزئيةٌ، مثل ما في هذا الشكل من القسم الثالث بالبيان المذكور ثمة*(٣)، وثمانية من المقدم السالب الكلي والجزئي، *أعني: في كل واحد*(٤) من المتصلتين الكليتين *مع كل واحدة*(٥) [٤٠ ب] من الحمليتين الكليتين، والنتيجة متصلة(٦) كلية، مقدمها مخالف للحملية في الكيف؛ *لإنتاج مقدم النتيجة مع الحملية مقدمَ الصغرى*(٧) من الشكل الثاني(٨).

وأما(٩) الشكل الثاني: فشرط(١٠) إنتاجه أمران:

- أحدهما: كلية الحملية أو موافقتُها لمقدم المتصلة الكلية في الكم والكيف.

- الثاني: كلّية المتصلة أو مخالفة مقدمها للحملية في الكيف. وعلى هذا فالمنتج ثمانية وعشرون ضربًا؛ *لأن كل واحد من الحمليتين الكليتين تنتج اثني(١١) عشر ضربًا*(١٢)، أعني: مع كل واحد من

---

(١) ساقط من س.
(٢) في س: واثنان.
(٣) في س: جزئية موجبة المقدم بالخلف والبيان المذكور.
(٤) ساقط من س.
(٥) ساقط من س.
(٦) ساقطة من س.
(٧) في س: لاستلزام المقدم.
(٨) في ب: الثاني وذلك إذا كانت المتصلة سالبة المقدم، فإن كانت موجبة المقدم، فجزئيه بالطرق المذكورة في القسم الثالث.
(٩) ساقطة من س.
(١٠) في س: وشرط.
(١١) في ب: اثنا.
(١٢) في س: اثني عشر من الحملية الموجبة الكلية.

المتصلتين[(١)] الكليتين في الضروب الأربعة[(٢)]، ومع كل واحد من الجزئيتين في *ضربيهما[(٣)] المخالفي[(٤)] المقدم. *وهذه أربعة وعشرون[٤١ أ]. والنتيجة فيما يوافق *المقدم الحملية، متصلةٌ كليةٌ، موجبةُ المقدم، موافقةٌ لمقدم المتصلة في الكم؛ لاستلزامه مع الحملية مقدم الصغرى من*[(٥)] الشكل الأول، وفيما يكون المقدم مخالفًا للحملية، فالنتيجة[(٦)] جزئية، مثل ما في هذا الشكل من القسم الثالث بالخلف و[(٧)] العكس. وكل واحد من الجزئيتين تنتج مع كل واحدة[(٨)] من المتصلتين الكليتين في ضربيهما الموافق المقدم للحملية[(٩)] في الكم والكيف، متصلة جزئية، جزئيةَ المقدم، موجبةٌ بالبيان المذكور مرارًا. وهذه أربعة أخرى[(١٠)].

أما[(١١)] الشكل الثالث: فشرط[(١٢)] إنتاجه أمران:

---

(١) ساقطة من س.

(٢) في س: ضروب أربعة.

(٣) في ب: ضروبهما.

(٤) في س: السالبي، وفي ب: المخالفين.

(٥) في ب: الحملية مقدم الصغرى من كلية.

(٦) في ب: والنتيجة.

(٧) في ب: في.

(٨) في ب: واحد.

(٩) في ب: بالحملية.

(١٠) في س: واثني عشر من السالبة الكلية، أعني: أن تكون المتصلة كلية أو جزئية، مقدمها موجب في كلّ واحد من الجزئيتين الحمليتين، تنتج مع كلّ واحد من المتصلتين الكليتين في ضرب واحد، وهو ما يوافق فيه الحملية المقدم في الكيف والكم، وهذه أربعة أخرى. والمجموع ثمانية وعشرون ضربًا، والنتيجة كلية إذا كانت الحملية والمتصلة كلية ومقدّمها موافق للحملية في الكيف، وذلك في ثمانية أضرب، ومقدم النتيجة موجب، موافق لمقدم المتصلة في الكم؛ لاستلزام مقدم النتيجة مقدم المتصلة من الشكل الأول، وفيما عدا ذلك فالنتيجة جزئية. وبيانه يُعرف بما تقدم.

(١١) ساقطة من: س.

(١٢) في س: وشرط.

ـ أحدهما: أن لا يكون مقدم المتصلة [٤١ ب] سالبًا، إلا إذا كانت *كلية، ولا تكون*[١] أشرف من الحملية في الكم.

الثاني: كلية إحدى المقدمتين أو المقدم، وعلى هذا فالمنتج منه أربعون ضربًا، ستة عشر من المقدم الموجب الكلي، واثنا عشر من المقدم الموجب الجزئي، و*ثمانية من المقدم السالب الجزئي، وأربعة[٢] من المقدم السالب الكلي، والنتيجة في سالبة[٣] المقدم متصلةٌ كلية، كليةُ المقدم مخالفةُ المقدم للحملية في الكيف؛ لإنتاجه مع الحملية، مقدم المتصلة من الشكل الثاني، وفي موجبة[٤] المقدم متصلة جزئية بالخلف والعكس*[٥].

وأما[٦] الشكل الرابع: فشرط[٧] إنتاجه أمور ثلاثة:

ـ أحدها: أن لا تكون [٤٢ أ] السالبة الجزئية[٨] حملية، *ولا مقدم*[٩] المتصلة الجزئية.

ـ الثاني: كون الحملية كلية، عند كون المقدم سالبًا كليًا.

---

(١) في س: الكلية ممّا لا يكون تقدمها.
(٢) في ب: وأربع.
(٣) في ب: السالب.
(٤) في ب: موجب.
(٥) في س: أربعة من المقدم السالب الكلي، من المتصلتين الكليتين، مع الحمليين الكليين، وثمانية من المقدم السالب الجزئي، أعني: مع كل واحد من المتصلتين الكليتين في الضروب الأربعة. والنتيجة كلية، إذا كانت المتصلة كلية سالبة المقدم، ومقدم النتيجة كلي مخالف للحملية في الكيف؛ لاستلزام المقدم، المقدم من الشكل الثاني، وفيما عدا ذلك جزئية بالبيان المذكور.
(٦) ساقطة من س.
(٧) في س: وشرط.
(٨) في س: جزئية.
(٩) في س: أو مقدم.

ـ الثالث: كون مقدم المتصلة الجزئية موجبًا كليًا، أو مخالفًا[١] *في الكيف للحملية الكلية*[٢]. وعلى[٣] هذا فالمنتج منه اثنان وثلاثون ضربًا، *اثنا عشر من المقدم الموجب الكلي، وثمانية من المقدم الموجب الجزئي، وستة من المقدم السالب الجزئي، وستة من السالب الكلي، والنتيجة متصلة كلية فيما يكون المقدم الحملي سالبين كليين أو المقدم *سالبًا جزئيًا*[٤] أو موجبًا جزئيًا، مع كون الحملية موجبة كلية، و[٥] كون المتصلة كلية على جميع هذه التقادير، وذلك في عشرة أضرب، والمقدم كلي [٤٢ ب] عند سلب المقدم، و* كليٌّ وجزئي*[٦] عند إيجابه؛ لإنتاج مقدم النتيجة مع الحملية مقدمَ المتصلة من الشكل الرابع، وفيما عدا ذلك متصلة جزئية بالخلف والعكس، ولاستلزام مقدم الصغرى مقدم النتيجة والتالي. والنتيجة تتبع المتصلة دائمًا[٧] في جميع الأشكال من هذه الأقسام في الكيف*[٨].

---

(١) في ب: تالفًا.

(٢) في س: للحملية في الكيف.

(٣) في س: فعلى.

(٤) في ب: سالب جزئي.

(٥) في ب: أو.

(٦) في ب: كلي مقدم وكلي وجزئي.

(٧) في ب: ولها.

(٨) في س: لإنتاج الحملية الموجبة الكلية مع المتصلتين الكليتين في الضروب الأربعة، ومع الجزئيتين في كلي المقدم، والسالبة الكلية مع الكليتين في الضروب الأربعة، ومع الجزئيتين في موجبي المقدم، والموجبة الجزئية مع الكليتين في ضروب ثلاثة، غير المقدم السالب الكلي، ومع كل واحد من الجزئيتين في المقدم الموجب الكلي. والنتيجة كلية، إذا كانت المتصلة كلية، ومع ذلك يكون مقدمها والحملي سالبين كليين، أو المقدم سالبًا جزئيًا، أو يكون المقدم موجبًا جزئيًا، والحملية موجبة كلية، ومقدم النتيجة كلي عند سلب الحملية، وجزئي أيضًا عند إيجابها؛ وذلك لاستلزام المقدم المقدم، وذلك في عشرة أضرب وفي الباقي، فالنتيجة جزئية بالخلف والبرهان المذكور. والنتيجة على كلّ تتبع المتصلة في الكيف في جميع هذه القياسات في الأقسام الأربعة.

القسم الرابع: ما يتركب من الحملية[١] والمنفصلة[٢]، وهو[٣] المسمى بالقياس المقسم، *فإذا أردت*[٤] استنتاج الحملية منه، فالطريق[٥] فيه أن تكون الحمليات كثيرةً[٦] بعدد أجزاء الانفصال، يشارك[٧] كل واحدة[٨] منها واحدًا من أجزاء الانفصال في أحد طرفيه، و[٩] يباينه في الآخر، والطرفان المتباينان [٤٣ أ] هما طرفا النتيجة، وتشترك[١٠] الحمليات في أحدهما، وأجزاء الانفصال في الآخر، والذي *يشارك فيه أجزاء الانفصال للحمليات*[١١] هو الحد الأوسط. ولا بد أن تكون مفهوماته[١٢] متعددة بحسب[١٣] أجزاء الانفصال *والحمليات*[١٤]، وإلا *اتّحدت القضيتان[١٥]*[١٦] بطرفيهما *من الحمليات وأجزاء الانفصال*[١٧]، فإن كانت المنفصلة[١٨] صغرى فهي محمولات أجزاء الانفصال و[١٩]موضوعات

---

(١) في س: الحملي.
(٢) في س: والمنفصل.
(٣) ساقطة من س.
(٤) في س: فإن أريد، وفي ب: وإذا أريد.
(٥) في ب: والطريق.
(٦) ساقطة من س.
(٧) في س: فيشارك.
(٨) في س و ب: واحد.
(٩) في ب: أو.
(١٠) في س: فيشترك.
(١١) في س: يكون مشتركًا بين الحمليات وأجزاء الانفصال.
(١٢) في س و ب: مفهومات.
(١٣) في ب: بعدد.
(١٤) في ب: ما بين العلامتين ساقط من ب.
(١٥) في س: قضيتان.
(١٦) في ب: اتحد قضيتان.
(١٧) في س: من أجزاء الانفصال والحمليات.
(١٨) في س: المنفصلات.
(١٩) زيادة من س.

الحمليات في الشكل الأول، *وعلى العكس في*(1) الرابع، *وعلى العكس إن كانت كبرى*(2) و*محمولات في أجزاء الانفصال، والحمليات*(3) معًا في الشكل الثاني(4)، وموضوعات فيهما في الشكل(5) الثالث على التقديرين.

وشرط الإنتاج في كل شكل من *كل قسم تحقُّق الشرائط في ذلك الشكل، بيْن كل واحد من أجزاء الانفصال وبين ما [43 ب] يشاركه من الحمليات، مثل ايجاب كل واحد من أجزاء الانفصال، وكلية الحمليات في الشكل الأول من القسم الأول. وهكذا في كل شكل من القسمين.

وبرهانه أنه لا بد من صدق أحد أجزاء الانفصال، فقد صدق مع ما يشاركه من الحملية، وانتظم قياسًا منتجًا للمطلوب في ذلك الشكل*(6). وأنت تعرف أن المتصلة(7) *لا بدّ وأن تكون*(8) حقيقية أو مانعة الخلو، *وأنه يجب اشتراك التأليفات بأسرها في نتيجة واحدة. وأما إذا لم يكن

---

(1) في س: وبالعكس في الشكل.
(2) في س: وإن كانت كبرى فبالعكس.
(3) في س: يكون محمولات أجزاء الانفصال في الحمليات.
(4) في ب: الأول.
(5) زيادة من س.
(6) في س: من القسمين، اشتمال كل واحد من الحمليات مع كل واحد من أجزاء الانفصال على تأليف منتج، مع اشتراك التأليفات كلها في نتيجة واحدة، وإن لم يكن القياس كذلك ينتج منفصلة، ولا بد من اشتمال شيء من أجزاء الانفصال مع شيء من الحمليات على تأليف منتج، فإن كانت الحمليات أقل من أجزاء الانفصال تنتج منفصلة من كل ما لا يشارك، ونتيجة التأليف في كل ما شارك، وإن كانت أجزاء الانفصال بعدد الحمليات، إلا أن التأليفات لا تشترك في نتيجة واحدة، بل تختلف نتائجها، كانت النتيجة منفصلة من تلك النتائج، وبرهانه في إنتاج الحملية، إلا أنه لا بدّ من صدق أحد أجزاء الانفصال. فقد صدق مع ما يشاركه من الحملية، وأنتج المطلوب. وبذلك يعرف البرهان، إذا كانت النتيجة منفصلة.
(7) في س و ب: المنفصلة.
(8) زيادة من س.

هذا القياس على هذا النظم فالنتيجة[1] منفصلة. وتفصيله مذكور في كتابنا المسمى*[2] بـ«كشف الأسرار».

ـ الخامس: ما يتركب من المتصلة والمنفصلة، والمطبوع منه ما كان الاشتراك في جزء تام مع مقدم [٤٤ أ] المتصلة أو[3] تاليها؛ *لعدم تميز المقدم عن التالي في المنفصلة*[4] فإن[5] كانت المنفصلة[6] صغرى، *فحكم الشكل الأول مثل الثاني، والثالث مثل الرابع. وإن كانت كبرى، فالأول مثل الثالث، والثاني مثل الرابع؛ لعدم تميز المقدم عن التالي في المنفصلة. ولا بد في الشكل الأول من كون المنفصلة كلية، إن كانت كبرى، ومانعة الخلو عند سلب الصغرى، حتى تنتج متصلة، بِردّ المتصلة إلى الإيجاب، ومانعة[7] الجمع عند إيجابها، حتى تنتج منفصلة مانعة الجمع بين الطرفين.

والحاصل أنه إذا كانت المقدمتان موجبتين وكان المشترك من المتصلة لازمَها[8] يجب كون المنفصلة مانعة الجمع، وإن كان ملزومها يجب أن تكون المنفصلة مانعة الخلو، وإن كانت المنفصلة سالبة [٤٤ ب] فبالعكس*[9]. وحكم الباقي قريب من ذلك، فلنكتف بذلك من الكلام في

---

(١) في ب: والنتيجة.
(٢) في س: ومن أراد الاستقصاء في ذلك فعليه.
(٣) في ب: و.
(٤) زيادة من س.
(٥) في س: وإن.
(٦) في أ و ب: المتصلة.
(٧) في ب: مانعية.
(٨) في ب: لازمًا.
(٩) في س: كان حكم الشكل الأول والثالث واحدًا، والثاني والرابع واحدًا، ثم المقدمتان إن كانتا موجبتين فالأوسط إن كان مقدم المتصلة، سواء كانت صغرى أو كبرى، وجب أن تكون المنفصلة مانعة الخلو، حتى تنتج منفصلة مانعة الخلو من الطرفين؛ لعدم خلو الواقع عن أحد الطرفين، وملزوم الآخر، فإن كان تاليها هو=

الأقيسة الشرطية، ومن[1] أراد الاستقصاء *في كل قسم منها*[2] فليطلب[3] *من كشف الأسرار*[4].

= الأوسط كانت المنفصلة مانعة الجمع، حتى تنتج منفصلة مانعة الجمع بين الطرفين؛ لأنه ثبت معاندة الأوسط لأحد الطرفين، وثبت أنه لازم الآخر، فيكون لازم أحدهما لا يجتمع مع الآخر، فهما لا يجتمعان. وإذا كانت المنفصلة سالبة كان الحكم بالعكس، أي: تكون المنفصلة مانعة الجمع إذا كان الأوسط مقدّم، ومانعة الخلو إذا كان تاليًا، حتى تنتج منفصلة مثل المقدمة. وبرهانه: أن إمكان الاجتماع مع اللزوم يوجب إمكان اجتماعه مع اللازم، وجواز كذب الشيء مع كذب لازم الشيء، يوجب جواز كذبه مع ملزومه.

(١) في س: فمن.

(٢) زيادة من س.

(٣) في س: فليطالع من كتاب.

(٤) إلحاق من حاشية: أ.

*الفصل الثاني عشر

في القياسات *الاقترانية والقياسات الاستثنائية*[1]*[2]

[القياسات الاقترانية]

وكل قياس اقتراني *فإنه*[3] إما بسيط وهو ظاهر[4]، وإما مركب وهو أن *تكون قياساتٍ كثيرة، فإن كان مركبًا من ثلاث مقدمات كان قياسين، ومن الأربع[5] ثلاثة*[6]؛ لأن[7] نتيجة المقدمتين الأولتَيْن[8] مع الثالثة[9] يكون

(١) في ب: الاقترانيات.
(٢) ما بين العلامتين ساقط من س.
(٣) زيادة من س.
(٤) في س: ظاهر على ما عرف.
(٥) في ب: الأربعة.
(٦) في س: يكون قياسان أو أكثر، فإن كانت ثلاث مقدمات، تكون النتيجة من مقدمتين مع المقدمة الثالثة قياسًا آخر، وإن كان أربع قياسات وهلمّ جرًا.
(٧) في س: وذلك أن.
(٨) ساقطة من س.
(٩) في ب: السالبة.

قياسًا آخر[١]، ونتيجته[٢] مع الرابعة[٣] قياسًا آخر[٤]، ونتيجته مع الخامسة[٥] قياسًا آخر[٦]، وهلم جرًا. فإن[٧] صُرّح بالنتيجة سمي[٨] قياسًا موصولًا، وإلا فمفصولًا[٩].

مثال الموصول: كل *ج ب، وكل ب أ، فكل ج أ، وكل أ د، فكل ج د، وكل د هـ، فكل ج هـ*[١٠].

[٤٥ أ] و[١١] مثال المفصول: كل *ج ب[١٢]، وكل ب أ *فكل*[١٣] أ د وكل د هـ[١٤]*[١٥].

(١) لفظة: آخر، زيادة من س.
(٢) في ب: ونتيجه.
(٣) في س و ب: الرابع.
(٤) في س: تاليًا.
(٥) في س: الخامس.
(٦) ساقطة من س.
(٧) في ب: و إن.
(٨) في س: يسمى.
(٩) في ب: مفصولًا.
(١٠) في س: أ ب، وكل ب ح، فكل أ ح، وكل ح د، فكل أ د، وكل د هـ، فكل أهـ.
(١١) ساقطة من ب.
(١٢) ب ساقطة.
(١٣) في أ و س: وكل.
(١٤) في ب: فكل ج هـ.
(١٥) في س: أ ب، وكل ح د، وكل د هـ، فكل أ هـ.

[القياسات الاستثنائية][1]

وأما[2] القياس الاستثنائي: فيؤلف[3][4] من شرطية وحملية، هي[5] وَضْع أحد *طرفي الشرطية أو رفْعُه[6]*[7]؛ لاستنتاج وضع الطرف الآخر أو رفعه. والشرطية إما متصلة أو منفصلة، والمتصلة[8] *ينتج فيها وضعُ المقدم*[9] وضعَ التالي، ورفعُ التالي رفعَ المقدم؛ *لاستحالة ملازمة*[10] الكاذب الصادق.

وأما وضع التالي ورفع المقدم، فلا ينتجان شيئًا؛ لجواز *أن يكون*[11] التالي أعمَّ من المقدم. و*المنفصلة إن كانت حقيقية أنتج*[12] وضعُ[13] كلّ واحد من طرفيها[14] رفع الآخر؛ لاستحالة[15] الجمع، ورفع كل واحد منهما[16] وضع الآخر؛ لاستحالة[17] الخلو.

---

(١) في س: الفصل الثاني عشر في القياس الاستثنائي.
(٢) في ب: فأما.
(٣) في ب: فمؤلف.
(٤) في س: وهو مؤلف.
(٥) في س: في.
(٦) في ب: فرفع.
(٧) في س: طرفيها أو رفعها.
(٨) في س: فإن كانت متصلة.
(٩) في س: أنتج وضع المقدم فيها.
(١٠) في ب: استحالة لازمه.
(١١) في س و ب: كون.
(١٢) في س: وإن كانت منفصلة فالحقيقية منها تنتج.
(١٣) في ب: كل واحد من الطرفين رفع الآخر لاستحالة الجمع ورفع.
(١٤) في ب و س: من الطرفين.
(١٥) في س: لامتناع.
(١٦) في س: الطرفين.
(١٧) في س: لامتناع.

و*أما مانعة الجمع: فوضع كل [٤٥ ب] واحد من طرفيها ينتج*(١) رفع الآخر؛ لاستحالة الجمع دون العكس؛ *لإمكان*(٢) الخلو. ومانعة الخلو، ينتج(٣) رفع كل واحد من طرفيها(٤) وضع الآخر؛ لاستحالة(٥) الخلو دون العكس؛ لإمكان الجمع.

ولمّا وفينا بما قصدنا ذكره *في هذا المختصر*(٦)، فلنختم الكتاب حامدين(٧) للّه وحده(٨) * ومصليّين على نبيه محمد وآله وصحبه، والمسلمين أجمعين*(٩).

* فرغ من نسخه يوم الخميس ثالث ذي الحجة سنة تسع وثمانين وستمائة، أفقر خلق اللّه إلى رحمة اللّه، عفا اللّه عنه وعن جميع المسلمين.

نقلت هذه النسخة من أصل قرىء على الشيخ الإمام العالم العلامة محمد بن محمد بن عبد اللّه بن مالك رحمة اللّه عليه*(١٠)(١١).

(١) في س: ومانعة الجمع تنتج ينتج فيها وضع كل واحد من الطرفين.
(٢) ما بين العلامتين غير واضح في: أ.
(٣) في س: ينتج فيها.
(٤) في س: الطرفين.
(٥) في س: لامتناع.
(٦) ساقط من س.
(٧) في س: حامدًا.
(٨) في ب و س: تعالى.
(٩) في ب: والحمد للّه تعالى، واجب الوجود، واهب العقل، ومعطي الحكمة.
وفي س: ومصليًا على سيدنا محمد وآله أجمعين.
(١٠) في ب: نجز نقله في شهر شعبان سنة (خمس ثلاثين) [غير واضحة في الأصل] وسبعمائة.
(١١) مُحَمَّد بن عبد اللّه بن عبد اللّه بن مَالك الْعَلامَة جمال الدّين أَبُو عبد اللّه الطَّائِي=

= الجياني الشَّافِعِي النَّحْوِيّ نزيل دمشق، إمَام النُّحَاة وحافظ اللُّغَة. قَالَ الذَّهَبِيّ: ولد سنة سِتّمائَة، أَو إِحْدَى وستمِائَة، وَسمع بِدِمَشْق من السخاوي وَالْحسن بن الصَّباح وَجَمَاعَة. وَأخذ الْعَرَبيَّة عَن غير وَاحِد، وجالس بحلب ابْن عمرون وَغَيره، وتصدر بهَا لإقراء الْعَرَبيَّة، وَصرف همته إِلَى إتقان لِسَان الْعَرَب؛ حَتَّى بلغ فِيهِ الْغَايَة، وَحَاز قصب السَّبق، وأربى على الْمُتَقَدّمين.

وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقرَاءَات وعللها. وَأما اللُّغَة فَكَانَ إِلَيْهِ الْمُنْتَهى فِي الْإِكْثَار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها، وَأما النَّحْو والتصريف فَكَانَ فيهمَا بحرًا لَا يجارى، وحبرًا لَا يُبَارى. وَأما أشعار الْعَرَب الَّتِي يستشهد بهَا على اللُّغَة والنحو فَكَانَت الْأَئِمَّة الْأَعْلَام يتحيرون فِيهِ، ويتعجبون من أَيْن يَأْتِي بهَا! مات العلامة ابن مالك سنة ٦٧٣هـ. العبر ٣٢٦/٣، وبغية الوعاة ١٣٠/١ ـ ١٣٧، وشذرات الذهب ٥٩٠/٧ ـ ٥٩١.

فهرس المصطلحات

اتحاد الموضوع: ٨٩
الاتصال: ١١٨
الاتفاقية: ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٠
الإثبات: ٨٦ ـ ١١٢ ـ ١٢٠
الاختلاطات: ١١٠
الاستحالة: ٧٨ ـ ١١٥ ـ ١٤٥
استحالة الجمع: ١٤٦
استحالة الخلو: ١٤٦
الاستدلال: ١٠٢ ـ ١١٧
الاستعلاء: ٧٢
الاستلزام: ٦٩ ـ ٨٦ ـ ٨٧ ـ ٨٨ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١١٧ ـ ١٢٤ ـ ١٢٨ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٦ ـ ١٣٨
الاسم: ٧١
الاشتراك: ١٣٤ ـ ١٤١
الإطلاق: ٩٤
الافتراض: ٩٤ ـ ٩٩
الالتزام: ٦٩ ـ ٨٢
الالتماس: ٧٢
الإمكان: ٩
الإمكان الخاص: ٨٧ ـ ٩٥
الإمكان العام: ٨٧ ـ ٩١ ـ ٩٥
الإنتاج/المنتج: ٩٦ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١٠٧ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٤ ـ ١٢٦ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ١٤٥
الاندراج: ٧٦
انعكاس: ١٠٩ ـ ١١٠
الانفكاك: ٨٥
الإهمال: ١١٥ ـ ١٢٠
الإيجاب: ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٥ ـ ٨٩ ـ ١٠٠ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٩ ـ ١١١ ـ ١١٢ ـ ١١٩ ـ ١٢٧ ـ ١٣٤ ـ ١٤٠ ـ ١٤١
الإيجاب الجزئي: ١١٥
الإيجاب الكلي: ١٠٧ ـ ١١٥
البرهان: ١٤٠
البسائط: ٩١ ـ ٩٢
البسيط: ٧٧
البين: ٧٥

التـالـي: ٨٠ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٠ ـ ١٢١ ـ ١٢٢ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٢٨ ـ ١٢٩ ـ ١٣١ ـ ١٣٨ ـ ١٤١ ـ ١٤٥
التحصيل: ٨٣
التركيب: ٦٩
التساوي: ٧٢
التّسلسل: ٦٧
التّصديق: ٦٦
التصديق الضروري: ٦٦
التصديق النظري: ٦٦
التّصوّر: ٦٦
التصور الضروري: ٦٦
التصور النظري: ٦٦
التضمن: ٦٨ ـ ٦٩
التعريف: ٧٨ ـ ٧٩
التناقض: ٨٣ ـ ٨٩ - ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٣ ـ ١٢٠ ـ ١٢١
الثّبوت: ٨١ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ١٠٢ ـ ١١٢ ـ ١١٩
الثلاثية: ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤
الثنائية: ٨٢ ـ ٨٣
الـجـزء: ٧٨ ـ ٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٦ ـ ١١٨ ـ ١١٩ ـ ١٢٠ ـ ١٢٣ ـ ١٢٨ ـ ١٤٠ ـ ١٤١
جزء القياس: ٩٩
جزء الماهية: ٧٤
الجزئي/ الجزئية: ٧١ ـ ٧٢ ـ ٩١ ـ ٩٣ ـ ٩٤ ـ ٩٥ ـ ١٠٢ ـ ١٠٧ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٦
جزئية المقدم: ١٣٣
الجنس: ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٧ ـ ٧٩
جنس الأجناس: ٧٧
الجنس البعيد: ٧٤
الجنس السافل: ٧٧
الجنس العالي: ٧٧
جنس الفصل: ٧٤
الجنس القريب: ٧٤
الجنس المتوسط: ٧٧
الجنس المفرد: ٧٧
الحد: ٧٤ ـ ٩٨ ـ ٩٩
الحد الأصغر: ٩٨ ـ ١٠٠ ـ ١٠٣
الحد الأكبر: ٩٨ ـ ١٠٣
الحدّ الأوسط: ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠٠ ـ ١٠٣ ـ ١٣٩
الحدّ التام: ٧٨ ـ ٧٩
الحدّ الناقص: ٧٨ ـ ٧٩
الحرف: ٧١
الحقيقة: ٦٩ ـ ٧٦ ـ ٨٤ ـ ١١٢ ـ ١١٨ ـ ١٢٠ ـ ١٢٣ ـ ١٤٠
الحقيقة الصادقة: ١١٦
الـحـمـلـيـة: ٨٠ ـ ٨١ ـ ١٠٠ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١١٧ ـ ١٢٠ ـ ١٢١ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٤ ـ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨ ـ ١٣٩ ـ ١٤٠ ـ ١٤٥

الحملية الجزئية: ١٣٢
الحملية السالبة : ١٣١
الحملية السالبة الجزئية: ٨١
الحملية السالبة الكلية: ٨١
الحملية الكلية: ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٨
الحملية المتصلة الكلية: ١٣٦
الحملية المحصورة: ٨١
الحملية المخصوصة السالبة: ٨١
الحملية المخصوصة الموجبة: ٨١
الحملة المهملة السالبة: ٨١
الحملية المهملة الموجبة: ٨١
الحملية الموجبة: ١٢٥ ـ ١٣٤
الحملية الموجبة الجزئية: ٨١ ـ ١٣٥
الحملية الموجبة الكلية: ٨١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٨
الحينية: ٩١
الحينية المخالفة: ٩١
الحينية الممكنة المخالفة: ٩١ ـ ٩٢
الخارج/ الخارجي: ٧٨
الخارج عن الماهية: ٧٣
الخاص/ الأخص: ٩٥ ـ ٩٦
الخاصّة البسيطة: ٧٨
الخاصّة المركبة: ٧٨
الخاص: ٧٤ ـ ٩٥
الخاصة: ٧٤ - ٧٥ ـ ٧٦ ـ ـ ٧٩ ـ ٨٦ ـ ٩٦
الخاصة المركبة: ٧٨
الخصوص: ١٢٠
الخصوصية: ٧٤
الخصوصية المحضة: ٧٤
الخسّتان: ١٠٥ ـ ١٠٦
الخلف: ٩٦ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٦ ـ ١٢٧ ـ ١٣٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨
الدائمة: ٨٤ ـ ٨٥ ـ ٨٦ ـ ٩١ ـ ٩٦
الدائمة المخالفة: ٩١ ـ ٩٢
الدائمة المطلقة: ٨٦
الدائمة الموافقة: ٩٢
الدلالة: ٦٨ ـ ٦٩ ـ ١١٩
الدلالة اللّفظية: ٦٨ ـ ٦٩
دلالة الالتزام: ٦٩
دلالة التّضمن: ٦٨
دلالة اصطلاحية: ٧٠
دلالة شرعية: ٧٠
دلالة عرفية: ٦٩
دلالة المطابقة: ٦٨ ـ ٦٩
الدليل: ١٠٢
الدوائم : ٨٦
الذات: ٧٦ ـ ٨٤ ـ ٨٥ ـ ٨٦ ـ ٩٨
الرابطة: ٨٢ ـ ٨٣
رباعية: ٨٤
الرّسم التام: ٧٩
الرسم الناقص: ٧٨ ـ ٧٩
الزوج: ١١٣ ـ ١١٤
السافل: ٧٧
السالب : ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٧
السالب الكلي: ٩٥ ـ ١٣٧

السالب/السالبة: ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٩٧ ـ ١٠٣ ـ ١٠٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٠ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٢٨ ـ ١٤١
السالبة البسيطة: ٨٣
السالبة الحقيقية: ١٢١
السالبة المتصلة: ١١٨ ـ ١٢١
السالبة الجزئية: ٨١ ـ ٩٧ ـ ١٠١ ـ ١٠٢ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٥ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨
السالبة الكلية: ٨١ ـ ١٠١ ـ ١٠٢ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٥ ـ ١٢٨ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٣ ـ ١٣٥ ـ ١٣٧
السالبة اللزومية: ١١٨
السالبة المحصلة: ٨٢ ـ ٨٣
السالب المقدم الجزئي: ١٣٣
السالبة المعدولة: ٨٣
السّلْب: ٨٣ ـ ٨٥ ـ ٨٧ ـ ٨٩ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ١٠٢ ـ ١٠٥ ـ ١٠٧ ـ ١١١ ـ ١١٢ ـ ١٢٠ ـ ١٣٨ ـ ١٤١
سلب الحكم: ٨٢
السلب الجزئي: ١١٠
سلب الحملية: ١٣١
سلب الضرورة: ٨٧ ـ ٩١
السلب الجزئي: ١١٥
السلب الكلي: ٨٢ ـ ١٠٩ ـ ١١٥
السور: ٨١ ـ ١١٥
الشرط/ الشرائط: ٨٩ ـ ١٠٣ ـ ١٠٥ ـ ١١٠ ـ ١٢٢ ـ ١٢٤ ـ ١٢٦ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣٢ ـ ١٣٤ ـ ١٤٠
الشرطية: ١٠٠ ـ ١١١ ـ ١١٤ ـ ـ ١١٧ ـ ١٢٠ ـ ١٢١ ـ ١٤٥
الشرطية المتصلة: ١١١ ـ ١١٢ ـ ١٤٥
الشرطية المحصورة: ١١٤
الشرطية المخصوصة: ١١٤
الشرطية المنفصلة: ١١١ ـ ١١٢ ـ ١٤٥
الشرطية المهملة: ١١٤
الشركة: ٧١ ـ ٧٤ ـ ١٢٣
الشركة المحضة: ٧٤
الشكل: ٩٩ ـ ١٠٠ ـ ١٠٦ ـ ١١٠ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ١٤٠
الشكل الأول: ٩٩ ـ ١٠٠ ـ ١٠٢ ـ ١٠٨ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٦ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٤ ـ ١٣٦ ـ ١٤٠ ـ ١٤١
الشكل الثاني: ٩٩ ـ ١٠١ ـ ١٠٤ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٦ ـ ١٢٩ ـ ١٣٥ ـ ١٣٨ ـ ١٤٠ ـ ١٤١
الشكل الثالث: ٩٩ ـ ١٠٣ ـ ١٠٩ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٦ ـ ١٢٨ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣٦ ـ ١٤٠ ـ ١٤١
الشكل الرابع: ٩٩ ـ ١٠٥ ـ ١٠٩ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٦ ـ ١٢٨ ـ ١٣٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٨ ـ ١٤٠ ـ ١٤١
الصادق/ الصادقة: ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١٤٥
الصدق: ٧٢ ـ ٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩٣ ـ ٩٤ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ١١٧ ـ ١٢٠ ـ ١٢٤ ـ ١٢٧ ـ ١٤٠

الصغرى: ١٠٠ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١٢٢ ـ ١٢٤ ـ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٨ ـ ١٣٩ ـ ١٤١
الصغرى الجزئية: ١٠١ ـ ١٠٤
الصغرى السالبة: ١٠٢ ـ ١٠٦
الصغرى السالبة الجزئية: ١٠٣
الصغرى الموجبة: ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٢٩
الصغرى الموجبة الجزئية: ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥
الصغرى الموجبة الكلية: ١٠٤ ـ ١٢٩
الضد: ٦٩
الضرب/ الضروب: ٩٩ ـ ١٠٠ ـ ١٠٣ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٢٩ ـ ١٣١ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨
الضرب السالب: ١٣٣
الضرب الموجب: ١٣١
الضرورة/الضرورية: ٦٧ ـ ٨٤ ـ ٨٥ ـ ٨٦ ـ ٨٧ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ١٠١ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١١٧ ـ ١٢٧
الضرورة المسلوبة: ٨٧
الضروري: ٦٦ ـ ٨٥ ـ ٩٥
الضرورية الدائمة: ٩٦
الضرورية المخالفة: ٩٢
الضرورية المطلقة: ٨٥ ـ ٨٦ ـ ١٠٨
الضرورة المنتشرة: ٨٦
الضرورية الموافقة: ٩٢
العالي: ٧٧
العام/ الأعم: ٩٥ ـ ٩٦ ـ ٩٧ ـ ١٠٣ ـ ١٠٩
العدمي: ٨٢
العدول: ٨٣
العرض العام: ٦٩ ـ ٧٥ ـ ٧٦
العرف الخاص: ٧٠
العرف الشرعي: ٧٠
العرفية الخاصة: ٨٦ ـ ٩١ ـ ١٠٨
العرفية العامة: ٧٠ ـ ٨٦ ـ ٩١ ـ ١٠٨
العرفية: ٦٩
العُقم: ١٠٢
العكس: ٧٤ ـ ٨٢ ـ ٨٦ ـ ٨٧ ـ ٩١ ـ ٩٣ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ٩٧ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١١٣ ـ ١١٤ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢١ ـ ١٢٢ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٣٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ١٤٦
العكس المستوي: ٩٤ ـ ٩٧
العلّة: ١١٢ ـ ١١٤ ـ ١١٧
العلم: ٧١ ـ ٧٨
العموم: ٧٧ ـ ١٢٠
العنادية/ العناد: ٨١ ـ ١١٣ ـ ١١٥ ـ ١١٩ ـ ١٢٠
الفرد: ١١٣ ـ ١١٤

الفصل: ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٦
الفصل البعيد: ٧٤
فصل الجنس: ٧٤
الفصل القريب: ٧٤
الفعل: ٧١
الفكر الصحيح: ٦٧
الفكر الفاسد: ٦٧
القضايا البسيطة: ٨٠ ـ ٩٠
القضية/ القضايا: ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤ ـ ٨٦ ـ ٨٧ ـ ٨٨ ـ ٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١١١ ـ ١١٢ ـ ١١٩ ـ ١٣٩
القضية الثلاثية: ٨٤
القضية الثنائية: ٨٤
القضية الحقيقية: ١١٢
القضية الحملية: ٨٠ ـ ٩٩
القضية الرباعية: ٨٤
القضية الشرطية: ٨٠
القضية الفعلية: ٨٨
القضية المتصلة: ٨٠ ـ ٩٠
القضية المحصّلة: ٨٢
القضية المحصورة: ٩٠
القضية المركبة: ٩١
القضية المطلقة: ٨٤
القضية المعدولة: ٨٢
القضية المنفصلة: ٨١ ـ ٩٩
القضية الموجّهة: ٨٤
القضية الوجودية: ٨٦
القياس: ٩٦ ـ ٩٨ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١١٨ ـ ١٢٤ ـ ١٢٦ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ١٤٤
القياس الاستثنائي: ٩٨ ـ ١٤٣ ـ ١٤٥
القياس الاقتراني: ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٤٣
القياس البسيط: ١١٠ ـ ١٤٣
القياس الحملي: ١٠٠ ـ ١٢٦
قياس الخُلْف: ١٠٥
القياس الشرطي: ١٠٠ ـ ١٢٦ ـ ١٤٢
القياس الشرطي الاقتراني: ١٢٢
القياس الكامل: ١٠١
القياس المختلط: ١١٠
القياس المتصل: ١٢٦
القياس المركب: ١٤٣
القياس المستلزم: ١٢٤
القياس المفصول: ١٤٤
القياس المقسّم: ١٣٩
القياس الموصول: ١٤٤
الكاذب/ الكاذبة: ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١٤٥
الكبرى: ١٠١ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١٢٢ ـ ١٢٤ ـ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٣٢ ـ ١٣٤ ـ ١٤٠ ـ ١٤١
الكبرى الجزئية: ١٠٢ ـ ١٠٤ ـ ١٠٦
الكبرى السالبة: ١٠١ ـ ١٠٢
الكبرى السالبة الجزئية: ١٠٤
الكبرى السالبة الكلية: ١٠١ ـ ١٠٢ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥

كبرى القياس: ١٠٤
الكبرى الموجبة الجزئية: ١٠٥ ـ ١٠٦
الكبرى الموجبة الكلية: ١٠٣
الكذب: ٧٢ ـ ٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩٥
الكل: ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٤ ـ ٨٩
الكلّي: ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٣ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٨١ ـ ٩١ ـ ٩٤ ـ ١٣٢ ـ ١٣٤
الكلي المقول: ٧٥ ـ ٧٦
الكلية/ الكليات: ٧٥ ـ ٨١ ـ ٩٠ ـ ـ ٩٣ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٢ ـ ١١٧ ـ ١٢٠ ـ ١٢٥ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٧ ـ ١٤٠
الكلية الكبرى: ١٠٠ ـ ١٠٢ ـ ١٢٦
الكلية السالبة: ١٠٢
الكلية السالبة الجزئية: ١٠٣
الكلية المتصلة: ١٣٤
الكم: ٩٠ ـ ٩٥ ـ ١٠٦ ـ ١٢٠ ـ ١٢٥ ـ ١٢٩ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧
الكمية: ٩٠ ـ ٩٩
الكيف: ٨٣ ـ ٩٠ ـ ٩٩ ـ ١٠٦ ـ ١٢٠ ـ ١٢٩ ـ ١٣٢ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨
الكيفية: ٩٠ ـ ٩٣ ـ ٩٤
اللادوام: ٨٥ ـ ٨٦ ـ ٨٧ ـ ٩٦ ـ ٩٧ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩
اللازم: ٦٩ ـ ٧٥ ـ ٧٨ ـ ٩٩ ـ ١١٨ ـ ١٢٠ ـ ١٤١
اللاضرورة: ٨٧ ـ ٩٢ ـ ١٠٨
اللزوم: ٩٥ ـ ١٠١ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٠ ـ ١٢١
اللزومية: ١١٩
اللفظ المركب: ٧٠
اللفظ المفرد: ٧٠ ـ ٧١
مانعة الجمع: ١١٢ ـ ١١٤ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١١٩ ـ ١٢١ ـ ١٢٣ ـ ١٤١ ـ ١٤٦
مانعة الخلو: ١١٢ ـ ١١٤ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١١٩ ـ ١٢١ ـ ١٢٣ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ١٤٦
الماهية: ٧٣ ـ ٧٥ ـ ٧٨
المتباين: ٧١ ـ ١٠١
المترادف: ٧١
المتردد المنفصل: ٩١
المتصلة: ٨٠ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١١٥ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٠ ـ ١٢٢ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٢٩ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٤١
المتصلة الجزئية: ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨ ـ ١٤٠
المتصلة السالبة: ١٢١ ـ ١٢٦
المتصلة الصادقة: ١١٥ ـ ١٢٧
المتصلة الصغرى: ١٢٦
المتصلة الكلية: ١٢٩ ـ ١٣١ ـ ١٣٣ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨
المتصلة اللزومية: ١١٩

المتصلة الموجبة: ١١٨ ـ ١٢١ ـ ١٢٥ ـ ١٢٩
المتضايفين: ١١٧
المتواطئ: ٧١
المتوافقة: ١٠١
المتوسط: ٧٧
المجاز: ٦٩
المحدود: ٧٤
المحصلة: ٨٢
المحصورة: ٨١ ـ ٩٠ ـ ٩٣ ـ ١٠١
المحمول: ٨٠ ـ ٨٢ ـ ٨٤ ـ ٨٥ ـ ٨٦ ـ ٨٧ ـ ٩٠ ـ ٩٤ ـ ٩٧ ـ ٩٨ ـ ٩٩
المخالفة: ٩٢
المختص: ٧٤
المختلطات: ١٠٨
المخصوصة: ٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٣ ـ ١١٥
المخصوصة السالبة: ٨١
المخصوصة الموجبة: ٨١
المركب: ٧٠ ـ ٧٢ ـ ٧٨ ـ ٩١ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣
المساوي: ٧٨ ـ ١٠٣ ـ ١١٩
المشترك: ٧١ ـ ٧٤ ـ ١١٧ ـ ١٤١
المشروطة: ٨٥ ـ ١٠٨
المشروطة الخاصة: ٨٥ ـ ٨٦ ـ ٩٢
المشروطة العامة: ٨٥ ـ ٨٦ ـ ٩١
المشروطة الوقتية: ٨٥
المشكك: ٧١
المعدول: ٨٣
المطابقة: ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٨٢
المطلق/المطلقة: ٨٤
المطلقة العامة: ٨٨ ـ ٩١ ـ ٩٤ ـ ٩٥
المطلوب: ٩٩ ـ ١٢٨ ـ ١٢٩ ـ ١٤٠
المعاندة: ١١١ ـ ١١٢ ـ ١١٧
المعدولة: ٨٢
المعدولة السالبة: ٨٢
معدولة المحمول: ٨٢
معدولة الطرفين: ٨٢
المعدولة الموجبة: ٨٢ ـ ٨٣
معدولة الموضوع: ٨٢ ـ ٨٤
المعلول: ١١٢ ـ ١١٧
المفارق: ٧٥
المفرد: ٧١ ـ ٧٧ ـ ٨٠
المُقدَّم: ٨٠ ـ ١٠٠ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٠ ـ ١٢١ ـ ١٢٢ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨ ـ ١٤١ ـ ١٤٥.
المقدم الجزئي: ١٣٣ ـ ١٣٨
المقدم الحملي: ٩٩ ـ ١٠٠
المقدم الحملي السالب: ١٣٨
المقدم السالب الجزئي: ١٣٥ ـ ١٣٨
المقدم السالب الكلي: ١٣٥ ـ ١٣٨
المقدم الكلي: ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٨
المقدم المتصل: ٩٩ ـ ١٠٠ ـ ١٢٦ ـ ١٣٨
المقدم المنفصل: ١٠٠

المقدم الموجب الجزئي: ١٣٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٨
المقدم الموجب الكلي: ١٣٤
المقدمة: ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٦ ـ ١٠٩ ـ ١٢٤ ـ ١٣١ ـ ١٣٧ ـ ١٤٣
المقدمة الجزئية: ١٠٠
المقدمة الصغرى: ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩
المقدمة الكبرى: ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠٠ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩
المقدمة الكلية: ١٠٠
المقدمة الموجبة: ١٤١
مقول: ٧٤
الملازمة: ١١٨ ـ ١١٩ ـ ١٤٥
الملزوم: ٦٩ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٤١
الممكنة: ٨٧ ـ ٨٨ ـ ٩٥ ـ ١٠٩ ـ ١١٠
الممكنة الخاصة: ٨٧ ـ ٨٨ ـ ٩٢ ـ ٩٥
الممكنة العامة: ٨٧ ـ ٨٨ ـ ٩١ ـ ١٠٩
المنافاة: ٨١ ـ ١١١ ـ ١١٢ ـ ١٢٦
المنتشرة: ٨٨ ـ ٩٣
المنتشرة الممكنة الدائمة: ٩٢
المنطق: ٦٧
المنفصلة: ٨١ ـ ١١٣ ـ ١١٤ ـ ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٣ ـ ١٣٩ ـ ١٤١
المنفصلة الحقيقية: ١١٩ ـ ١٢١ ـ ١٤١ ـ ١٤٥
المنفصلة الصغرى: ١٤١
المنفصلة الكبرى: ١٤١
المنفصلة الكلية: ١١٣ ـ ١٤١
المنفصلة المركبة: ١٢١
المهملة: ٨١
المهملات: ٩٣
المهملة السالبة: ٨١
المهملة الموجبة: ٨١
الموجبات الفعلية الكلية: ٩٤
الموجبات الفعلية الجزئية: ٩٤
الموجب المقدم الجزئي: ١٣٣
الموجب المقدم كليه: ١٣٤
الموجبة/الموجب: ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٩٧ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢٠ ـ ١٢٥ ـ ١٢٨ ـ ١٣٠ ـ ١٣٢ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٦ ـ ١٣٧
الموجبة الجزئية: ٨١ ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٥ ـ ١٢٥ ـ ١٢٨ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٣ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨
الموجبة السالبة: ١٠١
الموجبة الكلية: ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٥ ـ ١٣٢ ـ ١٣٧ ـ ١٣٨
الموجبة المحصلة: ٨٢
الموجبة المعدولة: ٨٢ ـ ٨٣
الموجبة الكلية: ٨١ ـ ١٠١ ـ ١٠٤ ـ ١٠٦ ـ ١٢٧ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٣ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥

الموجهة: ٨٤
الموضوع: ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٤ ـ ٨٥ ـ ٨٦ ـ ٨٧ ـ ٨٩ ـ ٩٤ ـ ٩٧ ـ ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٣٩ ـ ١٤٠
النتيجة: ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠١ ـ ١٠٢ ـ ١٠٤ ـ ١٠٦ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩ ـ ١١٠ ـ ١١٨ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٣١ ـ ١٣٣ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦ ـ ١٣٨ ـ ١٣٩ ـ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ١٤٣
النتيجة الكبرى: ١٠٤
النظري: ٦٦ ـ ٦٧
النفي: ١١٢
النّقيض: ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ٩٥ ـ ٩٧ ـ ٩٨ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١١٢ ـ ١١٣ ـ ١١٩ ـ ١٢١ ـ ١٢٥
نقيض العكس: ٩٥
النوع: ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٧
نوع الأنواع: ٧٧
وحدة الإضافة: ٨٩
وحدة الزمان: ٨٩
وحدة الفعل: ٩٠
وحدة القوة: ٩٠
وحدة الموضوع: ٨٩
وحدة المكان: ٩٠
الوجود: ٧٥
الوجود الخارجي: ١٢٠
الوجودية: ٩٢ ـ ٩٥
الوجودية اللادائمة: ٨٦ ـ ٨٨
الوجودية اللاضرورية: ٨٧ ـ ٨٨ ـ ٩٢
الوسط: ٧٥
الوصف: ٨٥ ـ ٨٦ ـ ٩٢
الوضع: ١١٧ ـ ١٢٠
الوقتية: ٨٥ ـ ٨٨ ـ ٩٥
الوقتية الممكنة: ٩٢

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الفصل الأول: سيرة حياة أفضل الدّين الخونجي	٩
أوّلًا: محطات من حياته	٩
ثانيًا: رحلاته	١١
ثالثًا: وظائفه	١٥
رابعًا: شيوخه وتلامذته	١٩
أ ـ شيوخه	١٩
فخر الدين الرازي	١٩
ب ـ تلامذته	٢١
ـ ابن أبي أصيبعة	٢١
ـ عز الدّين مُحَمَّد بن حسن الضَّرِير الإربلي	٢١
ـ ابن واصل	٢٢
ـ شمس الدّين بن المفضَّل الأُسواني الشَّافِعِي	٢٣
ـ عبد الوهاب بن الحُسَيْن المهلبي	٢٤
ـ البدر العَلامي	٢٤
خامسًا: مؤلفاته	٢٥
سادسًا: وفاته	٣٣
الفصل الثاني: مكانة الخونجي في علم المنطق	٣٥

الموضوع	الصفحة

١ ـ مدرسة الإمام فخر الدين الرازي والتجديد المنطقي ٣٥
٢ ـ مساهمة أفضل الدين الخونجي في الدراسات المنطقية ٤٢
الفصل الثالث: بين يدي الكتاب ٤٧
أولًا: وصف المخطوطات ٤٧
ثانيًا: تحقيق عنوان الكتاب ٥٠
ثالثًا: تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف ٥٠
رابعًا: منهجية التحقيق ٥١
صور المخطوطات ٥٢
خامسًا: بين يدي الكتاب ٥٨
الفصل الرابع: النّص المحقّق ٦٣
الموجز في المنطق ٦٥
الفصل الأول: في بعض مبادئ علم المنطق ٦٦
الفصل الثاني: في مبادئ التّصورات على وجه الإجمال ٦٨
الفصل الثالث: في الكليات الخمس ٧٣
الفصل الرابع: في التعريفات ٧٨
الفصل الخامس: في معرفة القضايا البسيطة ٨٠
الفصل السادس: في التناقض ٨٩
الفصل السابع: في العكس المستوي ٩٤
الفصل الثامن: في القياس ٩٨
الفصل التاسع: في المختلطات ١٠٨
الفصل العاشر: في الشرطيات ١١١
الفصل الحادي عشر: في القياسات الشرطية الاقترانية ١٢٢
الفصل الثاني عشر: في القياسات الاقترانية والقياسات الاستثنائية ١٤٣
فهرس المصطلحات ١٥١
لائحة المصادر والمراجع ١٦١
فهرس المحتويات ١٦٧